جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أهمية الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال -صيدال – المدية لفترة 2016/2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطلبة:

- بلال متريني
- بختة بونبال

تحت إشراف الأستاذ:

د.أحمد شمس الدين بوعرار

لجنة المناقشة

د.غزازي عماد الدين	جامعة المدية	رئيسا
د.أحمد شمس الدين بوعرار	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. محمد بولصنام	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2017/ 2018

إهداء

إلي من أوصى بهما الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وجعل رضاهم من رضاه

وطاعتها من طاعته إلى

والدي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي محمد ومسعود و زوجاتهما وعبد الرزاق فتيحة ومباركة نسيمة و زوجها

والبراعم الصغار وفاء عقيلة عبد الرحمان محمد عبد الله

إلى جميع صديقاتي رشا أية أحلام نجاة حنان "م" فطيمة أمينة هجيرة حليمة سمية

نسيبة وأخص بالذكر حنان

إلي زملائي في الدراسة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم السطور

إلي كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

بختة

مقدمة الفصل :

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع المالية للمؤسسة، تهدف إلى التشخيص الصحيح لوضعها المالي خلال فترة زمنية معينة ، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة ، كما يعد التحليل المالي محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط المالية في المؤسسة و ذلك باستخدام مجموعة مناهج و أساليب حديثة ومختلفة، بالإضافة إلي مجموعة أدوات المتمثلة في النسب و المؤشرات المالية.

لِ ذا سنتطرق في الفصل الأول من دراستنا إلي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول:مفهوم التحليل المالي.

المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام وضرورة قصوى للتشخيص المالي السليم ،فيعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلي فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول : نشأة التحليل المالي

عرف التحليل المالي تطورا كبيرا منذ نشأته في عدة نواحي وفي مجال مالية المؤسسة وكان لظهوره عدة أسباب سنحاول أن نوضحها فيما يلي :

الفرع الأول: الثورة الصناعية

أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأسمال ضخم لإنشاء المصانع وتجهزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وموفرات الإنتاج الكبيرة، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة صغيرة إلي شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات علي واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم لتفويض سلطة إدارة المؤسسة إلي مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدي نجاح الإدارة في أداء مهامها وبالتالي ظهرت الحاجة إلي تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المؤسسة ونقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعماله[1].

الفرع الثاني: التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

لما كان نجاح استمرار وجود شركات مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي لكي يضمن حماية أموال مستثمرين وبالتالي المحافظة علي النشاط الاستثماري ،كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدي التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ،ذلك ما ساعد علي ظهور الحاجة إلي التحليل المالي .

الفرع الثالث:الأسواق المالية

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، كما إنهم أكثر أطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء

1- حمزة محمود الزبيدي،" **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 22،23.

هؤلاء المستثمرين نجد إن الأسواق المالية اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات ماليا لتحديد مدي قوة هذه المؤسسات أو ضعفها ، علي ضوء النتائج يتحرك العرض والطلب للأوراق المالية في السوق[1] .

الفرع الرابع: الائتمان

إن انتشار التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة، دفع المصاريف التجارية إلي ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلي تحليل القوائم المالية، وعلي ضوء نتائج التحليل تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات مهمتها إجراء التحليل الملي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف[2].

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي

- يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"[3]

- التحليل المالي "هو تشغيل للبيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف علي المركز المالي للمنظمة بما يساعد علي وضع انسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع"[4].

- التحليل المالي" هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها تبويب ملائم واستخدام أساليب تحليلية أملا في الوصول إلي نتائج محددة تفيد في عملية تقييم القرارات والأداء"[5]

ومن خلال ماسبق نستنتج أن التحليل المالي هو دراسة للقوائم المالية وذلك بمعالجة بياناتها باستخدام طرق وأساليب مختلفة قصد الوصول إلى حقيقة الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

---

[1]- رضوان باصور، **"استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة"**،رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة المدية، 2009، ص 7 .

[2]- المرجع ذاته ، ص8 .

[3]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 21.

[4]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2009 ، ص 21.

[5]- حمزة محمود الزبيدي، **"أساسيات الإدارة المالية"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2004، ص 78.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

يحظى التحليل المالي بأهمية بالغة لدي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كما يساعد في تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتلاءم مع متطلباتهم.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية[1] :

- المساهمة في إعداد الخطط المالية وزيادة فعاليتها ؛
- التعرف علي نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمنظمة بما يؤدي إلى إمكانية تعظيم نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف ومن ثمة زيادة القدرة علي تحقيق النتائج والأهداف؛
- التعرف علي مدي قوة المركز المالي والائتمان للشركة والقدرة الاستثمارية لديها ومن ثمة قدرتها علي الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها؛
- قياس كفاءة عمليات المختلفة وتأثيرها علي قيمة السوقية للأسهم وفرض تعظيم ثروة الملاك؛
- قياس كفاءة عمليات الشركة داخل الصناعية التي ينتمي إليها والتعرف على وضعها الإنتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية .

الفرع الثاني:أهداف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة لتحقيق أهداف أهمها [2]:

- التعرف على حقيقة المركز المالي للمشروع و مدى قدرته على تسديد التزاماته في الوقت المطلوب؛
- تقييم كفاءة الإدارة المالية التشغيلية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع من خلال النتائج التي حققتها أثناء فترة التحليل؛
- تقديم المقترحات لمعالجة المعوقات التي يعاني منها المشروع وتقييم الأداء ومنهجية الرقابة الشاملة علي

---

[1]- بوهدة سلمي،**"دور التحليل المالي في تقييم اداء المالي لشركات تأمين"**،مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية 2013/2012ص ص -56 55.

[2]- حياة مغراوي، **" دور التحليل المالي في تحسين مردودية المؤسسة "**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2013/202، ص22.

المشروع؛

- اختيار المعايير المناسبة لمقارنة النتائج المتوصل إليها من عملية التحليل المالي للمشروع مع هذه المعايير؛
- التعرف علي الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي

الواقع إن نتائج التحليل المالي ستختلف باختلاف الأساليب والمفاهيم المستخدمة، وعلي ذلك فمن الأهمية بمكان التحديد الدقيق للأساليب و المفاهيم المستخدمة في أي عملية تحليل مالي ، حيث إن هناك العديد من الدراسات في هذا الموضوع التي توصلت إلي العديد من أساليب التحليل التي يمكن تطبيقها في خدمة الأهداف التحليلية المختلفة.

و يتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في اختيار الأساليب التي تتلاءم مع أهداف التحليل ونطاقه، وفي هذا المجال فهناك اتفاق علي ضرورة استخدام أسلوبين من أساليب التحليل في ذات الوقت هما[1]:

الفرع الأول: أسلوب التحليل الراسي أو الثابت

يتعلق هذا الأسلوب بتحليل قائمة مالية واحدة وذلك بمقارنة عناصر الأصول بعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم ، و ينطبق ذلك أيضا علي قائمة الدخل و القوائم المالية الأخرى، و يطلق علي هذا الأسلوب صفة الثبات على اعتبار ثبات متغير الزمن ، نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة، ومن الواضح إن هذا الأسلوب في حالة الاعتماد عليه بشكل منفرد سوف يؤدي إلي نتائج مضللة نظرا لان القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقف المالي للمنشاة في لحظة زمنية معينة وهي لحظة إعداد المنشاة لتلك القوائم.

الفرع الثاني:أسلوب التحليل الأفقي أو المتحرك

يعتمد هذا الأسلوب علي متابعة التغيير في القيم من فترة لآخري وحساب التغيرات في تلك القيم علي مدي عدد من السنوات الماضية من خلال استنتاج الاتجاهات ومراقبة التغيرات في المركز المالي للمنشاة مع مرور الزمن، ومن

---

[1]- نبيل شاكر عبد السلام، **"الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية "**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،1998، ص11 .

جهة أخري فان الاعتماد علي هذا الأسلوب يمكن المحلل المالي من التغلب علي احد أهم الصعوبات التي تواجهها والتي تتمثل في غياب المعدلات النمطية ، أو المعيارية التي تستخدم في مرحلة مقارنة نتائج التحليل الفعلية بتلك المعيارية أو النمطية لإمكانية تحديد أوجه القصور أو الانحراف في المجال الفرعي الذي يتم تحليله.

وهنا يلعب هذا الأسلوب دورا ملموسا في مواجهة الصعوبات المذكورة من خلال تمكن المحلل من متابعة اتجاه العنصر موضع التحليل سواء نحو الثبات أو التحسن أو التدهور.

المبحث الثاني :طرق الاستفادة من التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي مجموعة من الأطراف ذات صلة بالمؤسسة كما نجد له عدة أنواع، ويتبع مناهج متنوعة وفق لمعايير محددة.

المطلب الأول :الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك مجموعة من الأطراف تهتم ببيانات المؤسسة حسب الضرورة والحاجة إليها، ومن الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب علاقاتها بالتحليل المالي إلي مايلى:

الفرع الأول:إدارة المؤسسة

إن إدارة المؤسسة ممثلة بالمدير المالي يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقة وغير منشورة في متناول يدها عن المؤسسة لا تستطيع الفئات الأخرى الحصول عليها".

يمكنها التوصل إلي نتائج يعتمد عليها ويوثق في سلامتها بدرجة اكبر من الفئات الأخرى و يهدف المدير المالي من قيامه بالتحليل المالي إلى[1]:

- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛
- التأكد من مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
- اكتشاف موضوع ومدى واتجاه انحراف المؤسسة عن مثيلاتها؛
- تقييم استثمارات المؤسسة في أصولها المختلفة؛
- تقييم انجازات المؤسسة في مجال إدارة الخصوم والفائض؛

[1]- رمضان زياد،" **أساسيات التحليل المالي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 1997، ص 18 .

- تقييم المؤسسة بشكل؛
- التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المؤسسة ؛
- القيام بالتخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية؛
- القيام بالرقابة المالية.

الفرع الثاني: المساهمين

يعبر عن الأشخاص التي ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة، حيث أنهم يهتمون بنتائج التحليل المالي الذي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي أو الخارجي والربحية ، والأهم من ذلك على المستثمر هو العائد على المال المستثمر أو القيمة المضافة أو المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة ، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، هذا الأخير يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا كما يهتمون بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها الأسلوب في مواجهتها، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص أرباحهم المستحقة لهم"[1].

الفرع الثالث: الدائنون

إن أصحاب الديون القصيرة الأجل هم الدائنون التجاريون والمصارف وهؤلاء يهتمون في المقام الأول بالسيولة المالية في المؤسسة ويركزون على التأكيد من قدرتها على السداد في المدى القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة[2].

أما أصحاب الديون طويلة الأجل ومنهم حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض الطويلة الأجل فيركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر و التوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من الفوائد وسداد أقساط أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعال.

---

[1]- عبد الغفار حنفي،" **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**"، مكتبة الإشعاع التقنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 57 .

[2]- رمضان زياد ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

الفرع الرابع: الموردون

المورد هو من يقوم بتزويد المؤسسة بالمواد الخام أو بالمكونات نصف المصنعة أو السلع التامة الصنع أو غير ذلك من المواد، ويهتم بالمركز المالي للمؤسسة، وذلك لأن المؤسسة تكون عادة مدينة للمورد وبالتالي فإن المورد يبنى أحكامه على نتائج التحليل المالي قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرار به كما هو عليه[1].

الفرع الخامس: العملاء

يمكن للعميل وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، معرفة ما **إذا** كانت الشروط التي يحصل عليها ، خاصة فترة الائتمان ممثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان[2].

الفرع السادس: العمال

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة "المالكون، العاملون" ومن المعروف أن أحد الأهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم علي حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها و فاعلية سياستها وقراراتها وغيرها من جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل"[3].

الفرع السابع: الجهات الخارجية الأخرى

هناك أيضا جهات خارجية أخرى تهتم بالتحليل المالي وهي[4]:

أولا: مصلحة الضرائب

تهتم بالتحليل المالي وذلك لتحديد الضريبة بشكل صحيح، وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة(النتيجة الجبائية).

---

[1]- رمضان زياد، مرجع سبق ذكرة، ص 20 .

1- عمار اكرم عمر الطويل،" **مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، 2008، ص 18 .

[3]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

[4]- رضوان وليد عمار،" **أساسيات الإدارة**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 44 .

ثانيا: دوائر التخطيط والإحصاء

تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

ثالثا: إدارة الأبحاث

كالمعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

رابعا: الغرف التجارية والصناعية

تهتم بالتحليل المالي من أجل جمع البيانات عن المشاريع في قطاع واحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات و معايير يتم الاعتماد عليها في التحليل.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلي التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يستند إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

الفرع الأول: الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى[1]:

أولا: التحليل الداخلي

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أي وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي...الخ.

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلي خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ثانيا: التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ، ويهدف هذا التحليل إلي خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات،القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية و الغرف الصناعية و الغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي...الخ.

الفرع الثاني: البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العلمية"**، دار الحنين، عمان، 1997، ص 30 .

بالزمن إلى ما يلي[1]:

أولا: التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ،كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو مجموع مجموعة جزئية منها.

ثانيا: التحليل الأفقي (التغير)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعني متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية ، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثالث: الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلي ما يلي[2]:

أولا: التحليل المالي قصير الأجل

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير ، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمح بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون، والبنوك.

ثانيا: التحليل المالي طويل الأجل

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، في الأجل الطويل إضافة إلى التزامات المشروع طويلة الأجل ، مما في ذلك القدرة على دفع الديون و أقساطها عند تاريخ استحقاقها ، ومدى انتظارهما في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم في الأسواق.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

[2]- رمضان زياد مرجع سبق ذكره، ص 11 ، 12 .

الفرع الرابع: وقت وقوع التحليل

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث وقت(الزمن) وقوعه على النحو التالي[1]:

أولا: التحليل التاريخي

يقصد بهذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة.

الثاني: التحليل المستقبلي

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية معينة مستقبلية كأن تكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة أو خمس سنوات قادمة و ذلك باعتماد على بيانات و معلومات التاريخية للمؤسسة.

الفرع الخامس: المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن كذلك تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى[2]:

أولا: التحليل الشامل

قد تشتمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف و المهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع الخارج ، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات.

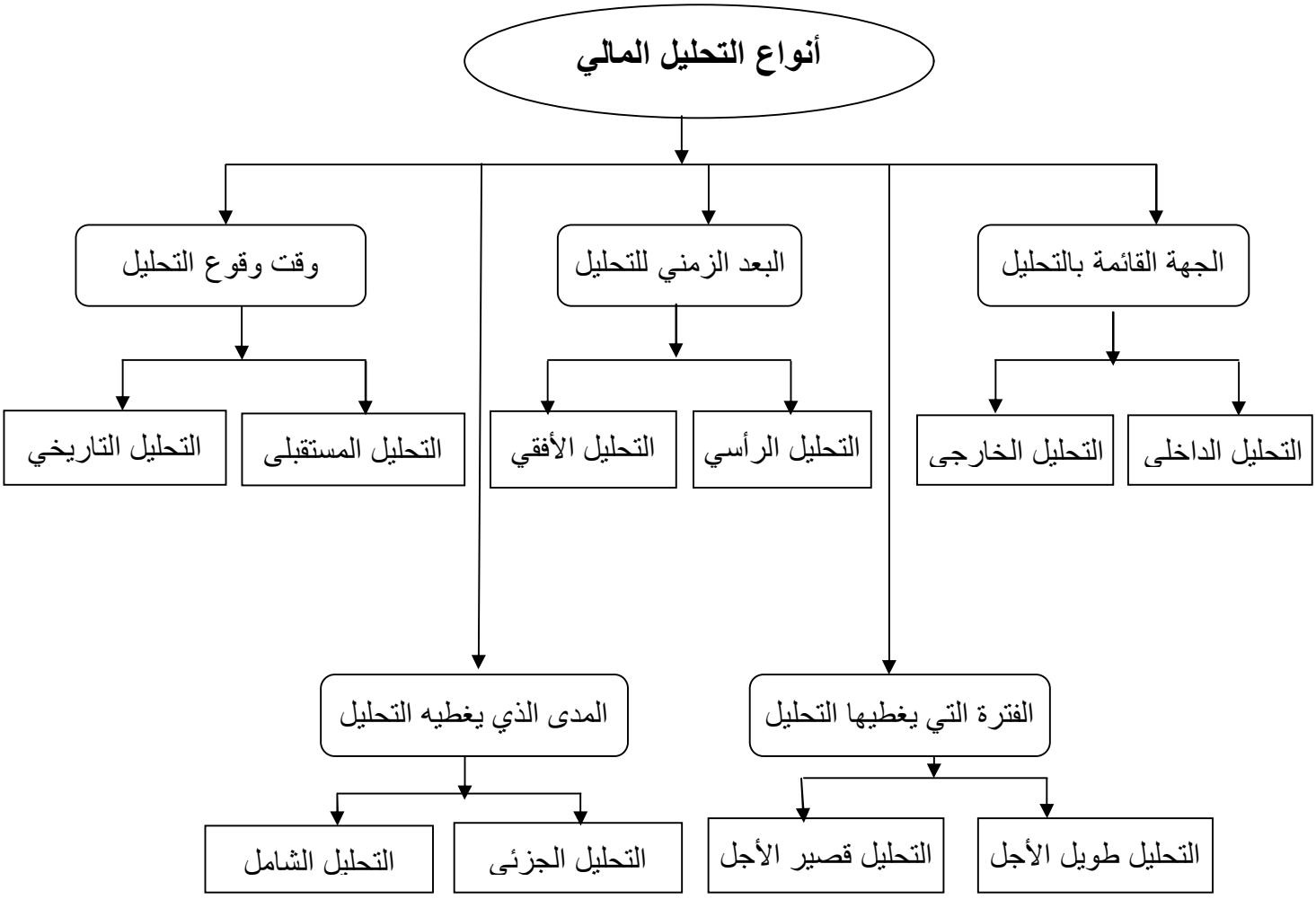
ثانيا: التحليل الجزئي

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه.

---

[1]- بن غدة مليكه، **"دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014، ص5 .

[2]- حمزة الشميخي، **"الإدارة المالية الحديثة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،1998 ، ص 49 .



المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: مناهج التحليل المالي

هناك عدة مناهج تستخدم في التحليل المالي، لكل منها هدف، ولكل منها منظور وإطار تتم في نطاقه ويلتزم الباحث والمحلل المالي بضوابطها وأحكامها حتى يتحقق الهدف من استخداماتها وأهم هذه المناهج ما يلي[1]:

الفرع الأول: منهج التتبع التاريخي

وهو منهج يقوم على رصد وتتبع الظاهرة والحدث المالي منذ نشأتها كقيد من القيود المحاسبية، ثم ما تم من حيث ترجمتها إلى رصيد أو تجمعها و تحولها إلى رصيدها وتطور هذا الرصيد زيادة و نقصانا في الحسابات والقوائم المالية، ومعرفة ماهي الأسباب التي أدت إلى ذلك والعوامل المناخية التي ساعدت على نمو أو عدم نمو أو تراجع هذا الرصيد، ومن ثم يعد هذا المنهج من المناهج التي تقوم على تتبع الجذور التاريخية للقيد المحاسبي وللرصيد النقدي الظاهر بالقائمة المالية لمعرفة العوامل التاريخية التي ساعدت على نشأة هذا الرصيد وما أدى إلى وصوله إلى هذا الشكل أو تلك الصورة التي ظهر عليها بالقائمة المالية[2].

الفرع الثاني: منهج التحليل الوصفي

وهو منهج يهتم فقط بما توصلت إليه الظاهرة المالية أو الحدث المالي في الوقت الراهن الحاضر، وشكلها وعناصرها الحاضرة وعلاقتها بالأحداث الأخرى وأجزائها ومكوناتها بالشكل الذي يعطي وصفا تفصيليا و تحليليا للظاهرة للمحاسبة وهو منهج وصفي حاضر ذو طابع إيضاحي يقوم على شرح القائمة المالية أو الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى ما هو قائم فيها ، وإن كان يتطرق بالطبع إلى العلاقات التحليلية للعناصر والبنود القائمة بالقائمة المالية[3].

الفرع الثالث: منهج دراسة الحالة

وهو منهج شمولي ملتصق بحالة معينة يقوم بدراستها بتوسع وإسهاب وتفصيل كامل لايغفل جزئيات أو مكونات،أو عناصر، بل أنه يقوم بتعرض الحالة إلى مجموعة مؤثرات خارجية وداخلية لمعرفة ردود الفعل، وقياس التأثير

2- الخضري أحمد محسن، **كيف تقرأ الميزانية**، اتخاذ القرارات فالشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، إبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 1997، ص 25 ، 31.

[2]- الخضري أحمد محسن ، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

[3]- المرجع ذاته، ص 26 .

والأثر المتبادل بينها وبين الحالة تحت وموضع الدراسة. وهذا المنهج يتناسب مع دراسة ظاهرة محددة يواجهها المشروع مثل ظاهرة نقص السيولة أو تعثر الشركة في سداد التزاماتها ، أو وجود فائض مستمر غير موظف ، أو تراجع حجم المبيعات... وقد يتسع هذا المنهج لتصبح المؤسسة هي الحالة الدراسية، ويستخدم في ذلك كل الأدوات و الطرق التي تساعد على تحقيق كل من التشخيص الجيد للمؤسسة ، ووضع الحلول والتصورات المناسبة للتعامل مع المشاكل أو الأوضاع ورسم السيناريوهات والخطط اللازمة للنهوض بالمؤسسة ، أو بمعنى أخر إعطاء وصف دقيق وشامل وكامل للوضع والحالة التي عليها لكل مهتم بها[1].

الفرع الرابع: منهج النظم المتكاملة

حيث ينظر هذا المنهج التحليلي إلى القوائم المالية على أنها نظام متكامل في ذاته ، فالقائمة لها مدخلات ، ولها مخرجات ، وإن من المهم تحليل هذه المدخلات و المخرجات للوقوف على كفاءة نظام التشغيل ذاته فعناصر القائمة المالية لم توجد فيها فجأة ، وإنما وجدت فيها نتيجة عمليات محاسبية تمت في وقت سابق ، ثم رصدها ، ثم متابعة تطورها حتى تم قيدها في القائمة، وبعد هذا القيد يتم استخدام القائمة المالية في عمليات تحليلية أخرى ... وبالتالي فإن هناك مدخلات وهناك نظام تشغيل... وهناك مخرجات[2].

الفرع الخامس: منهج الدراسات المقارنة

وهو منهج يقوم على تحديد أوجه التماثل و التشابه وكذا أوجه التباين والاختلاف مابين قوائم مالية معنية بذاتها للأتي[3]:

- مؤسسات مختلفة تمارس نفس النشاط أو أنشطة مختلفة؛
- ذات المؤسسات لفترات زمنية مختلفة؛
- مابين المؤسسة ذاتها ومابين الفروع والوحدات التابعة لها في أماكن مختلفة؛

و يحاول هذا المنهج الإجابة على عدة تساؤلات هي : لماذا حدث هذا؟ كيف حدث هذا؟ ما هي العوامل المشتركة التي أدت إليه؟ أين مواقع الاختلاف وأين مواقع التماثل والتشابه؟

---

[1]- الخضري أحمد محسن، مرجع سبق ذكره، ص 26 ، 27 .

[2]- المرجع ذاته، ص 27 .

[3]- الخضري أحمد محسن، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

الفرع السادس: المنهج المتكامل للدراسات التطبيقية

وهو أخطر المناهج الحيوية ، وأكثرها استخداما في عمليات التحليل المالي لما يتصف به من شمول وتكامل وتوافق مع الاحتياجات والاعتبارات الخاصة بالمشروعات التي سيتم تحليل قوائمها المالية. فالمنهج المتكامل يتفوق على المناهج الأخرى السابقة له ، لكونه يشملها جميعاً ويحولها من منهج إلى أدوات بحثية ويوظفها جميعا لخدمته ، بحيث يقوم باستخدام جميع أدوات البحث والتحليل والدراسة وفقا للحاجة والهدف، فهو يرصد ويتتبع الظاهرة المالية منذ نشأتها تاريخيا، ويحللها إلى أجزائها وعناصرها وفقا لما بلغته و وصلت إليه في الوقت الراهن ، ويقارن بينها وبين تأثير الظواهر المماثلة في المؤسسات المنافسة ، ويبحث أماكنها المختلفة لتحديد العوامل المشتركة والاختلافات القائمة و التأثير والأثر المتبادل لكل منها ، و في الوقت ذاته لا يغفل عن مدخلاتها و مخرجاتها العوامل التي أدت إليها أو ساعدت على وصولها لما هي عليه الآن ويهمنا هنا أن نؤكد أن مناهج البحث و التحليل يتم اختبارها وفقاً للمنظور الذي ستتم به الدراسة وفي ضوء اعتبارات كل من[1]:

- الوقت المتاح؛
- الجهد المتعين بذله؛
- التكلفة المرصودة.

بالإضافة إلى عدة اعتبارات أخري أهمها: خبرة ودراية القائم بعملي، الغرض من التحليل أو الدراسة ، مدى إلمام وإجادة بعملية التحليل لأدوات وطرق بحثية.

المطلب الرابع: معايير التحليل المالي

إن للتحليل المالي عدة معايير التي تعتبر كمقاييس للحكم عن مستوي الأداء المالي.

الفرع الأول: معايير مطلقة

هي النسب و المعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها و الصناعة و وقت التحليل وأراض المحلل، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات[2].

---

[1] - الخضري أحمد محسن ،مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[2] - عبد الحليم كراجية، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 161 .

الفرع الثاني: معيار الصناعة

وهو معيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد ، وأن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل، أما إذا كانت أقل فتقيم بأنها أقل من المعدل"[1].

وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات ، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم والأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة .

الفرع الثالث: المعايير التاريخي

يعتمد هذه المعايير على مجموعة مؤشرات المالية التاريخية للسنوات السابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسب العائد على الاستثمار أو نسب سيولة العام الحالي وملاحظة مدى تطور هذه النسب والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها[2].

الفرع الرابع: معيار الاتجاه

قد تتم دراسة الأجوبة للسنوات المختلفة (الفترة السابقة) دون استخراج المتوسط الحسابي لها لاكتشاف اتجاه هذه النسبة هل هو نحو الزيادة أم النقص أم الثبات وتقيم المؤسسة فيما يتعلق بهذه النسبة بموجب هذا الاتجاه[3] .

الفرع الخامس: المعيار المخطط أو المستهدف

هو نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه و بين ما تم تحقيقه فعلا و ذلك خلال فترة زمنية محددة[4].

وهناك معايير أخرى : المعيار الوضعي، معيار المركز النسبي، المعيار النمطي .

---

[1]- عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

[2]- منير شاكر محمد،" **مدخل صناعة القرارات**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الثانية، 2007، ص 102 .

[3]- رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

[4]- عليان شريف وآخرون،" **الإدارة والتحليل المالي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 157 .

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث التعريف والأساليب الخاصة بتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلي أهم النسب و المؤشرات المستخدمة في تحليل الميزانية وجدول حساب النتيجة .

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يختلف تعريف تقييم الأداء المالي باختلاف الباحثين والخصائص التي تميزه والعوامل التي تحدده.

- هو" الحكم علي نشاط الذي يتعلق بالحصول علي الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة"[1].

- " يعبر تقييم الأداء المالي عن تقديم حكم ذو قيمة علي الموارد الطبيعية والمالية المتاحة ل"إدارة المؤسسة وعلي طريقة الاستجابة لرغبات أطرافها المختلفة"[2].

- " عملية تقييم الأداء المالي هي" استخدام المؤشرات المالية " والتي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين علي قيامهم بمدي معرفة التقدم الذي تحوزه الشركة في تحقيق أهدافها، وفي بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلي عناية واهتمام أكبر"[3].

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة

ظهرت هذه الأساليب لعدم قدرة الأساليب التقليدية علي الوصول إلي تقييم أدق لنتائج المؤسسة، حيث إن الأساليب الحديثة تساعد علي تحقيق نتائج أفضل بإضافة إلي تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل، وتنقسم الأساليب الحديثة إلي:

---

[1]- توفيق عبد المحسن، **"الاتجاهات الحديثة في التقييم والتميز في الأداء"**، دار القار العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 42 .

[2]- السعيد فرحات جمعة، **"الأداء المالي لمنظمات الأعمال"**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000، ص 38 .

[3]- بنية حيزية، **"اهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2011، ص 70.

الفرع الأول: الأساليب الرياضية

ويمكن تصنيف هذه الأساليب إلي[1] :

أولا: طريقة الارتباط واالانحدار

تستخدم هذه الطريقة علي نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المتحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر من قيمتين محدودتين أو مجموعتين محدودتين .

إن مهمة استخدام طريقة الارتباط ، هي إظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يرمز لها (y) وظاهرة أخرى يرمز لها ب (x)ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي: y=f(x)

تأخذ العلاقة الإرتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صورا مختلفة، فقد تكون العلاقة الطردية، بمعني أن تزايد أو تناقص المتغير(X) يؤدي بنفس الاتجاه إلى تزايد أو تناقص قيم المتغير (y)، أما في حالة الانحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (x) يقابلها التغيير في قيم المتغير(y) وعليه فان جميع قيم المتغير (y) تعتمد على قيم المتغير (x) أو العكس.

مما يفهم أن علاقة الارتباط بين ظاهرتين يكون احدهما سبب و الثاني نتيجة، إلا أن علاقة السبب والنتيجة بين متغيرين لا تكون دائما في هذا الاتجاه ، حيث من الممكن أن يكون كلا المتغير بين سبب و نتيجة في نفس الوقت.

ثانيا: طريقة البرامج الخطية

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة ، خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول وان حل هذه المسائل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الآسية، ويمكن أن يعبر عن y= f(x) كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحني) لقيمة (y) نتيجة التغيرات في (x) لحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:y=ax+b .

ولأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لابد من تحديد قيمتي a، b من خلال جملة معادلتين الطبيعيتين التاليتين:

---

[1]- أوراغ خولة ،**"مساهمة التحليل المالي للميزانية في إتخاذ القرارات المالية"**، رسالة ماجيستر،كلية علوم مالية ومحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ص ص 22 23 .

$$\sum yi=a\sum xi+nb$$

$$\sum yi=xi=a\sum xi2+b\sum xi$$

حيث تمثلi تسلسل المتغيرات،xi قيم المتغير الأول، Yi قيم المتغير الثاني.

ثالثا: طريقة المصفوفة الخطية

هي مجموعة الأعداد مرتبة علي شكل مستطيل مكون من عدد من الصفوف والأعمدة ، وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية و تستخدم بشكل خاص في حل المشكلات الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة، وغالبا ما يجرى تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة ، أو على المشاكل التي تواجه قطاعنا اقتصاديا معينا[1].

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية[2]

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة بيانات، ولعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة ، التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات زمنية سابقة،أو العلاقة بمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة و موضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي بقصد إخفاء بعض الحقائق أو الإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب ان تكون سنة الأساس من سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

أما الرقم القياس يعرف " بأنه رقم أو مقياس إحصائي تصميمه بقصد إحصائي بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة"

عندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية ، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات .

تحسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية ، بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية: **(** قيمة العنصر في سنة المقارنة/ قيمة نفس العنصر في سنة الأساس) *100%للقيام بعملية التحليل المالي وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لا بد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل و هذه الإجراءات هي:

---

[1]- سوينا بكري، **"استخدام الأساليب في الإدارة"**، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 139 .

[2]- وليد ناجي الحيالي، **" الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"** ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية للبيانات؛
- يعد جدول يتكون من حقلين، حقل للعناصر وحق للسنوات، يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛
- تعتبر قيمة الأساس100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100 ؛
- عند الانتهاء من الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على تغيرات التي تحدث لكل عنصر يسمى بتحليل الاتجاهات، يمكن تحويل كل مؤشر أو عنصر إلي رسم بيان يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

إن للتحليل المالي دور مهم في تقييم الأداء المالي لذلك سنتطرق إلي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .

الفرع الأول: تعريف الميزانية

عرفتها لجنة المصطلحات التابعة ل (AICPA) في منشور مصطلحات المحاسبة رقم(1) لعام 1953 م بأن الميزانية هي:" تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الأستاذ العام بعد تحضير الحسابات الختامية "[1].

الفرع الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة و الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد عدة مؤشرات أهمها:

أولا: رأس المال العامل

هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل لهامش موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي،وتحسب وفق العلاقة التالية[2]:

رأس المال العامل = أصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

---

[1]- يوسف محمد جربوع، **"المحاسبة الدولية مع العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"** ، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن طبعة الأولى، 2002 ، ص 99.

2- تالي رزيقة، **" تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، لنيل شهادة ماستر، علوم التسيير إدارة الأعمال، البويرة، 2012/2011 ص 87.

وينقسم رأس المال العامل إلى[1]:

1- رأس المال العامل الخاص: وهو مقدار من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة ، أي أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة وتحسب كالتالي:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – أصول ثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

2- رأس المال العامل الأجنبي: هي مجموع الديون التي هي تحت تصرف المؤسسة، وتحسب كالتالي:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم الغير جارية + الخصوم الجارية

3- رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الغير جارية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = أموال الدائمة – الأصول الغير جارية

4- رأس المال العامل الإجمالي: هي مجموع الأصول التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة لاتزيد عن سنة، وهي الأصول الجارية وتحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

أ- حالات رأس المال العامل

-الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب، يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل ، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

3- زعيب مليكة، **" التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"**، ديوان المطبوعات، علوم التسيير، جامعة بن عكنون،الجزائر ، ص 49.

– الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم، يعني أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض ، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا عجز كما أن الأموال الدائمة فتغطي عن طريق الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للشركة.

– الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب ، و يعني أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR

يعرف على انه ذلك الجزء من حاجات تمويل الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات ، والمدفوعات و يحسب وفق العلاقة التالية[1]:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة)+(د. ق.أ + السلفات المصرفية)

وينقسم إلى:

1-احتياجات رأس المال العام للاستغلال (ا.ر.م.ع.ا)BFRex

و يمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل , و يتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للشركة, ويعبر عنه بالعلاقة التالية[2].

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال =الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

---

[1]- لزعر سامى، **" التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي"** ، لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة والمالية ، جامعة قسنطينة، 2012/2011 ص 95.

[2]- لزعر سامى، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.ع.خ.إ)BFRhex

يمكن كذلك أن ينشئ عن نشاط الشركة ذمم و ديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية), غير أن هذا النوع من الذمم و الديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل.

و يعبر عنه بالعلاقة التالية[1]:

إ.ر.ع.خ.إ = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

- احتياجات رأس المال العامل الإجمالي

هو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن الإجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية و غيرها, و يحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR = BFRex + BFRhex$$

*** حالات احتياجات رأس المال العامل**

- نسبة احتياجات رأس المال العامل سالبة$BFR<0$: و يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

- نسبة احتياجات رأس المال العامل موجبة $BFR>0$: وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتطلب وجود رأس مال موجب لتغطية هذا العجز.

- نسبة احتياجات رأس المال العامل معدوم$BFR=0$: وهذا عندما تكون موارد الدورة تغطى احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 95.

ثالثا: الخزينةT

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها " تمثل الفائض أو العجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل. ويعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة[1].

أو **الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية**

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

*** حالات الخزينة**

- الخزينة موجبة: هذا يعني أن المؤسسة قامت بتجميد أموالها مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- الخزينة سالبة: حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ، هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها لدي الغير أو تقترض من البنوك أو تنازل عن استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

- الخزينة المعدومة: هذه الحالة المثلي ،إن الوصول إلى هذه الحالة يتم باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على

الفرع الثالث: النسب المالية

هي علاقة تربط بين عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية، وهي تسمح بإعطاء تفسر لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة. وتتوافر عدة نسب وهي:

أولا: نسب السيولة

ويمثل نسب السيولة[2]:

---

[1]- لزعر سامي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]- رغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الجدول رقم 01: يمثل نسب السيولة.

اسم النسبة	قانون النسبة	التعليق
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل	من الأفضل تكون أكبر من 1
نسبة السيولة المالية	(ق قابلة للتحقيق+ق جاهزة)/ د.ق.الأجل	محصورة بين0,3 و0,5
نسبة السيولة الفورية	النقديات / الخصوم الجارية	محصورة بين0,2 و 0,5

ثانيا: نسب الهيكل المالي(ن.هـ.م)

ويمثل نسب الهيكل المالي[1]:

الجدول رقم02: يمثل نسب الهيكل المالي.

ن.هـ.م للأصول		ن.هـ.م للخصوم	
للأصول الثابتة	**(إجمالي ق الثابتة/مجموع الأصول)*100**	**الأموال الخاصة**	**(اموال خاصة/ مجموع الخصوم)*100**
لقيم استغلال	**(إجمالي ق إستغلال/ مجموع الأصول)*100**	**ديون طويلة الأجل**	**ديون طويلة الأجل/ مجموع الخصوم)*100**
ق جاهزة وق الغير جاهزة	**[(ق جاهزة+ق غير جاهزة)/ مجموع الأصول]*100**	**ديون قصيرة الأجل**	**ديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم)*100**

ثالثا: نسب التمويل

وتمثل قياس لمدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أو الأجنبي.

1-نسبة التمويل الدائم

وتحسب كما يلي[2]:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

---

[1]- اوعمران وردة، **" التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم التسيير المحاسبي والتدقيق ، جامعة البويرة، 2015/2014 ، ص ص 55 56.

[2]- اوعمران وردة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

إذا كانت نسبة التمويل الدائم تساوي1 هذا يعني رأس المال العامل معدوم وحتي تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

2- نسبة التمويل الخاص

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

إذا كانت النسبة أكبر من 1 تعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلي، وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة[1].

3- نسبة المديونية

تستعمل لمعرفة العلاقة بين رأس المال العام و الخاص وكذا معرفة الخطر المالي ، وتحسب كالتالي[2]:

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويستحسن أن تقل عن 0,5

4- نسبة الاستقلالية المالية

ويتم حسابها بالعلاقة التالية[3]:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

---

[1]- أوعمران وردة، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[2]- علاق فاطمة، **" دور التحليل المالي في تشخيص البيئمة المالية للمؤسسة "**، مذكر لنيل شهادة ماستر ، قسم علوم التسيير ، جامعة الوادي، 2015/2014، ص 77.

[3]- علاق فاطمة، المرجع ذاته، ص 78.

تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون ومن الأفضل أن تزيد عن 1.

رابعا: نسب المردودية

وتتمثل في النسب التالية[1].

1- نسبة المردودية الاقتصادية

وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

2- نسبة المردودية المالية

تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين والمساهمين في المؤسسة.

نسبة المردودية المالية = النتيجة المحققة / الأموال الخاصة

3- نسبة المردودية التجارية

تسمح بتقييم الخاص لنشاط المؤسسة، وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة المحققة / رقم الأعمال

حامسا: نسب النشاط

وتنقسم إلى عدة نسب وهي:

1- **معدل دوران المخزون:** ويحسب كمايلي[2]:

- **في المؤسسة التجارية**

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

- **في المؤسسة الصناعية**

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون من المواد الأولية

---

[1]- بن غده مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2]- محمد يونس خان، محمد غرايبة، **"الإدارة المالية"**، عمان، الأردن، ص ص62 -63

✓ متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون أخر مدة) /2

2- معدل دوران المدينين

وتعبر عن مدى كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون،وتحسب كما يلي:

✓ معدل دوران المدينين =[(العملاء +أوراق القبض) / المبيعات]*360يوم

✓ متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران المدينين

3- معدل دوران الدائنين: وتحسب كمايلي:

✓ معدل دوران الدائنين =[(الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات]*360 يوم

✓ متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الدائنين

المطلب الرابع : التحليل بواسطة جدول حساب النتيجة

الفرع الأول: تعريف جدول حساب النتيجة

يعرف على أنه"قائمة تعكس خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة ، وهو قائمة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة والمتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق وضمان تلك الإيرادات.

الفرع الثاني: تحليل جدول حساب النتيجة

أولا: إنتاج السنة المالية

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغير المخزونات والمنتجات المصنعة + إنتاج مثبت.

ثانيا: استهلاك السنة المالية

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى

ثالثا: القيمة المضافة

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة – (أعباء المستخدمين + ضرائب و الرسوم).

خامسا: النتيجة العملياتية

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال+ منتجات العملياتية- أعباء العملياتية- مخصصات الإهتلاكات والمؤونات+ استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات

سادسا: النتيجة المالية

النتيجة المالية = المنتوجات المالية- الأعباء المالية.

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية-(الضرائب واجبة الدفع + الضرائب المؤجلة).

تاسعا: النتيجة غير عادية

النتيجة غير عادية = المنتوجات الغير عادية – الأعباء الغير العادية.

عاشرا: النتيجة الصافية

النتيجة الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية- النتيجة غير عادي

خلاصة الفصل:

نستخلص أن للتحليل المالي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة و أطراف أخرى من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ، وذلك أن استعماله يسمح بإعطاء حكم على الأداء المالي للمؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر، بالإضافة إلى تنوع الأساليب والمناهج التي تساعد المحلل في التعامل مع البيانات سواء داخلية أو خارجية كانت ذات طبيعة مالية أو محاسبية.

مقدمة

بعد التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالتحليل المالي و مساهمته في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي، حيث ظهر لنا أنه يمنح لكل مستعمل البيانات والمهتم بتشخيص الحالة المالية مؤشرات تساعده على اتخاذ القرار المناسب ، يأتي الآن الفصل الثالث الذي يشمل الدراسة التطبيقية للمفاهيم السابقة و إسقاطها على مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام عن مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية لسنتي 2015-2016

المبحث الأول: تقديم مجمع صيدال

يعد مجمع صيدال من أهم المؤسسات والوطنية والصناعية العمومية في الاقتصاد الوطني و كذا مجال الصناعة الصيدلانية ، فمنتجاته تجاوزت السوق المحلية لتصل إلى الأسواق العالمية وهذا بفضل سياساته، إلا أنه مر بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هو عليه الآن.

كما يعتبر فرع المضادات الحيوية من أهم الفروع ، والمتخصص في إنتاج المضادات الحيوية والأدوية الجنسية البنيسيلينية والغير البنيسيلينية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم عام لكل من مجمع صيدال وفرع المضادات الحيوية ، بالإضافة إلى الهيئات المكلفة بالتحليل المالي.

المطلب الأول: عرض شامل لمجمع صيدال

صيدال مؤسسة استطاعت تغطية جزء كبير من احتياجات الصيادلة وهذا داخل وخارج الوطن، ومحل اهتمام الجزائريين على حد سواء والأجانب عامة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال من أكبر مؤسسات إنتاج المواد الصيدلانية في قارة إفريقيا، كما يلعب دورا هاما في اقتصاد الجزائر، إذ تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية كنتيجة عن إعادة هيكلة الصيدلانية المركزية الجزائرية سابقا بمقتضى المرسوم 161/82 المؤرخ في شهر أفريل1982، و في شهر أفريل من سنة 1987 ،وفي فيفري (EDIC)اندمج المركب بإنتاج المضادات الحيوية بالمدية مع مؤسسات تطوير الصناعات الكيماوية 1989 على غرار المؤسسات الوطنية صيدال سجلت خطوة نحو الاستقلال الذاتي ، و بعد ذلك اختارت مؤسسة صيدال أن تكون من بين أول المؤسسات و التي تصبح مؤسسات مساهمة بهدف احتكار توزيع الأدوية والمنتجات المماثلة وتموين السوق بشكل كاف من المنتجات الصيدلانية، و خلال سنة 1993 طرأت تغيرات في نظام المؤسسة الذي يسمح لها بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية و التجارية كما يسمح لها بإنشاء فروع جديد، و في سنة 1996 تم إنشاء القابضة العمومية (كيمياء صيدلة) و الذي يشمل رأس مال 100% وهو رأس مال صيدال[1].

في 02 فيفري 1998تحول صيدال من مؤسسة اقتصادية إلى مجمع صناعي على إثر إعادة بنائها على

[1] - مجمع صيدال ، المديرية المركزية للتنظيم والإعلام الآلي ، وثيقة تعريفية بمجمع صيدال ، 2018

المستوى التنظيمي الأفقي. في 15أفريل 1999

وبعد أن تحولت صيدال من مؤسسة عمومية إلى مجمع صناعي ، وسعيا منها إلى عصرنة وتطوير وحدات الإنتاج المختلفة التابعة للمجمع من دخول عالم البورصة ، وعليه تم عرض 2 مليون سهم بقاعة المحاضرات في الفندق الدولي (هيلتون سابقا) وهذا بحضور مجموعة من الوزراء و على رأسهم وزير المالية إذ استطاع مجمع صيدال من هذه العملية أن يُرسخ ثقافة جديدة وهي ثقافة البورصة.

الفرع الثاني: مهام وأهداف المجمع.

أولا: مهام المجمع

من بين مهام المجمع ما يلي:

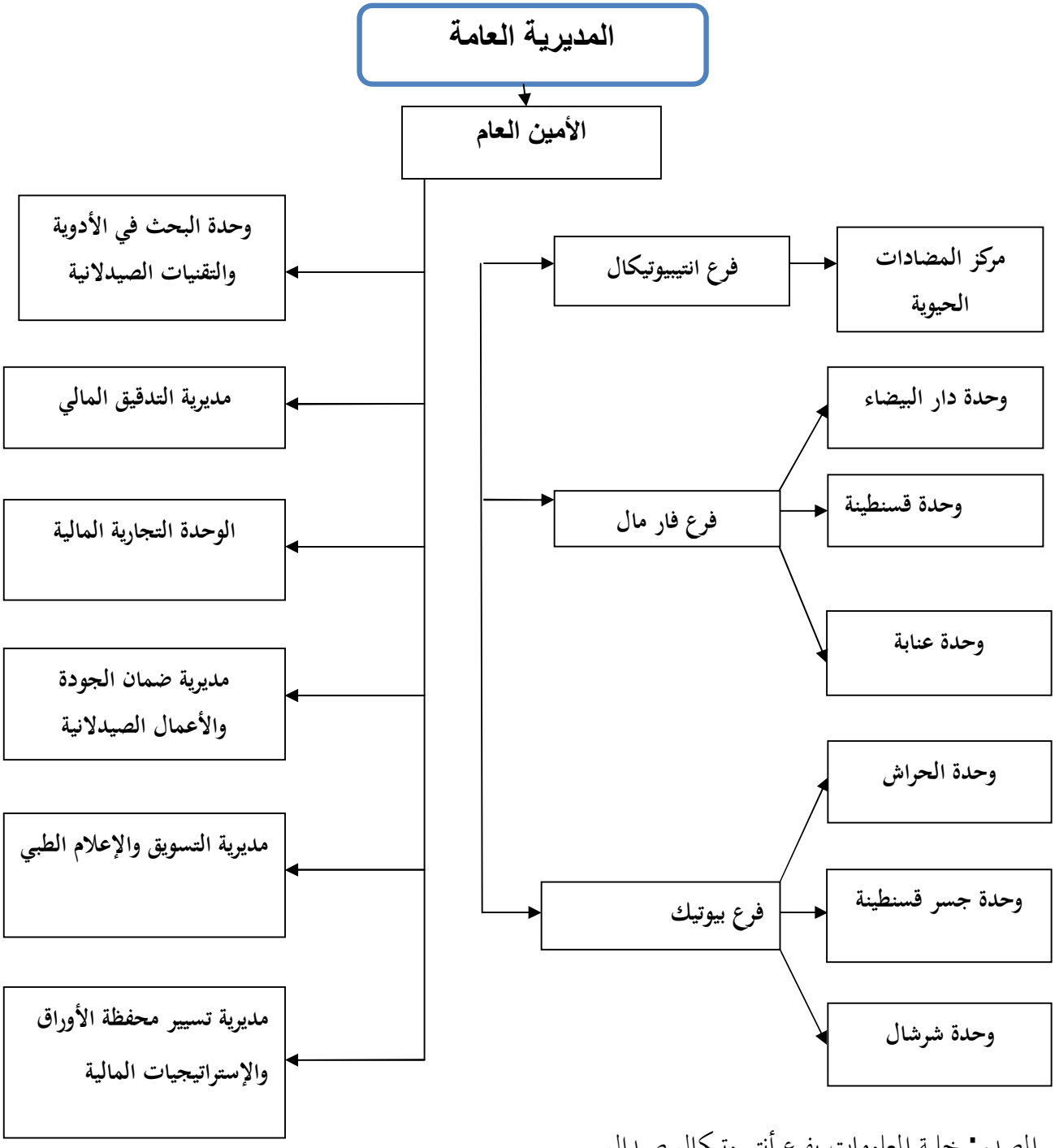
- تخزين المادة الأولية (كيماوية و طبيعية) إلى منتجات صيدلانية (مضادات حيوية وأدوية)؛
- صيانة آلات الإنتاج والعتاد لكل فرع؛
- تخزين المنتجات الصيدلانية في أحسن الظروف؛.
- التكوين المستمر للعمال والمستخدمين من أجل رفع تأهيلهم العملي.

ثانيا: أهداف المجمع

تتمثل أهدافه فيما يلي:

- تحضير ميدان التطبيق العملي برنامج الإنتاج الأكثر ملائمة لسياسة التخزين؛
- ضمان توزيع أكبر قدر ممكن من الإنتاج؛
- البحث والتطوير لسياسة الإنتاج وطرق التسيير؛
- بناء علاقة تجارية مع مختلف الأطراف من الزبائن، المردين، الشركاء.

ثالثا:الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال

المطلب الثاني : تقديم فرع المضادات الحيوية.

يعتبر فرع المضادات الحيوية أحد الفروع المركب وذات أهمية كبرى لأنه أكبر الفروع وهو متواجد في المدية وقد مر بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه[1].

الفرع الأول:لمحة عن فرع المضادات الحيوية

إن فرع المضادات الحيوية بالمدية الواقع على بعد 100 كلم جنوب الجزائر وهو متواجد على بعد 15 كلم عن مقر الولاية ويتربع على مساحة تقدر ب25هكتار مغطاة مخصصة لإنتاج المضادات الحيوية، وبعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال تحول اسمها من مركب إلى فرع المضادات الحيوية التابع لمجمع صيدال وقد دخل بصفة رسمية في استقلالية التسيير في 02 فيفري 1998، تم إنجازه من طرف مؤسسة ايطالية و بتمويل ايطالي و أمريكي بتكلفة تقدر ب200 مليون دولار و هذا راجع لكون أن فرع المضادات الحيوية يمثل مشروعا ضخما و يعد من أكبر وأهم المشاريع في مجال الصناعة الصيدلانية على المستويين الإفريقي و العالمي و أسند إنجازه لهذه المؤسسة لما تملكه من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية باعتبار هذه الأخيرة منشآت خاصة و من أهم الخطوات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص إنشاء هذا الفرع نجد:

- في جوان 1972 تم عرض مناقصة دولية بشأن إنجاز مركب المضادات الحيوية ، ولقد وقع اختيار المسؤولين الجزائريين على المؤسسة الإيطالية بعروضها المقبولة و المناسبة.
- في 05ماي 1977 تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر والمؤسسة الإيطالية.
- في 30 جوان 1977 تسلمت المؤسسة الإيطالية المشروع.
- في 12 فيفري 1978 بداية الأشغال.

الفرع الثاني: وصف ونشاط الوحدة

أولا: وصف الوحدة

خصصت وحدة أنتيبيوتيكال التركيبات الأساسية المتعلقة بإنتاج الأدوية:

- قسم البيوتكنولوجيا لإنتاج المواد الحيوية؛
- قسم التركيب يسمح بتركيب تشكيلة المضادات الحيوية نصف المرتبة؛
- ورشة الإنتاج (VRCA) لعدة منتجات؛

[1]- مجمع صيدال ، المديرية المركزية للتنظيم والإعلام الآلي ، وثيقة تعريفية بمجمع صيدال ، 2018

- شكل حقن؛
- شكل جاف (أقراص ومسحوق)؛
- محاليل سائلة(مشروب سكري)؛
- شكل مراهم؛
- مخبر مراقبة الجودة الذي يضمن سلامة وجودة الأدوية من المواد الأولية للمنتج النهائي؛
- مطبعة لإنتاج العلب والبيانات؛
- مخزن لتخزين المواد الأولية والمنتوجات النهائية؛
- مركز المعلومات والوثائق.

ثانيا: نشاط الوحدة

وحدة أنتيبيوتيكال هي وحدة متكاملة في الإنتاج، انطلاقا من الحصول على مبدأ الحيوي من البيوتكنولوجيا إلى تشكيلة في شكل الدواء.

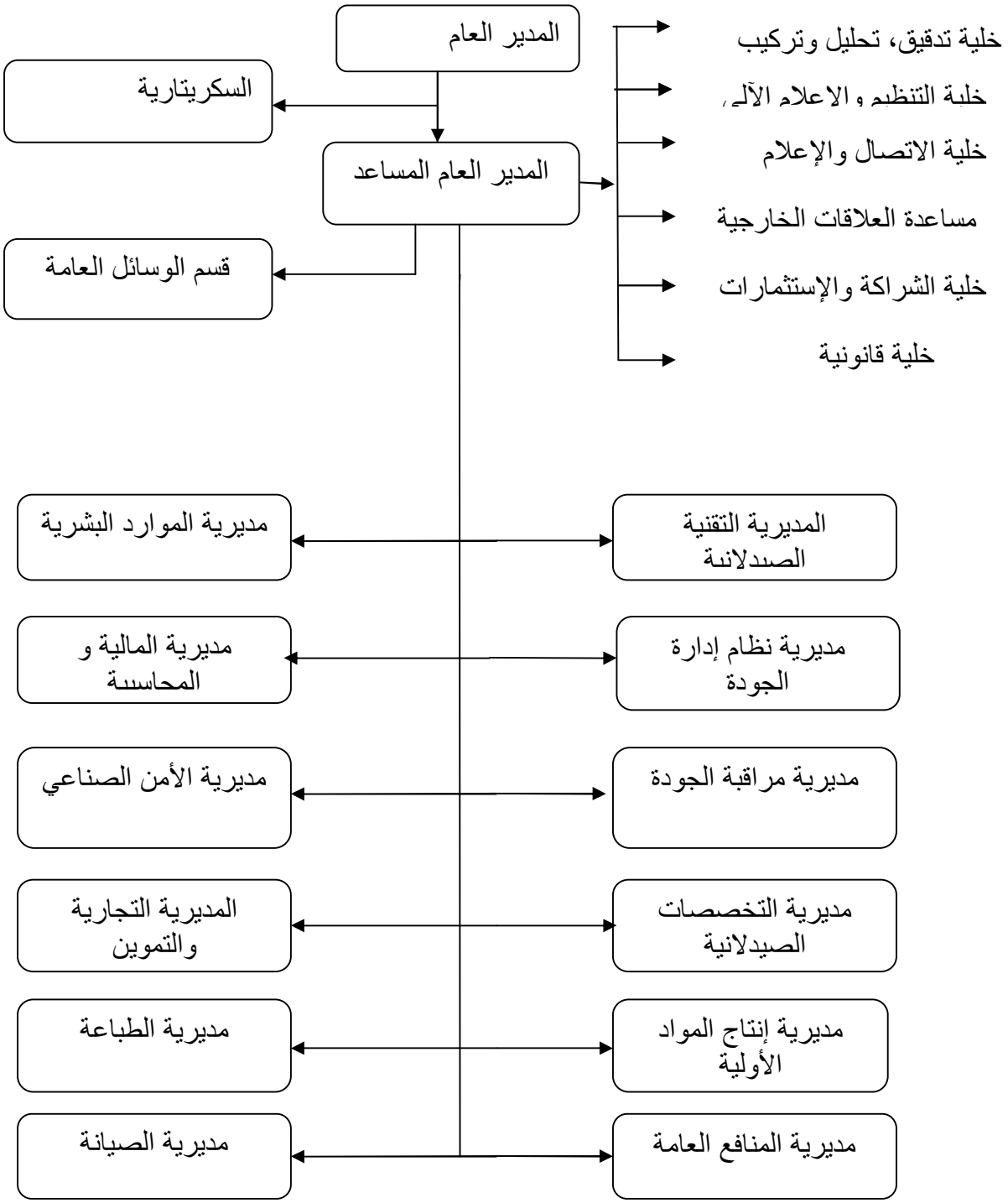
- الإنتاج في (VRCA) للمبادئ الحيوية يتضمن إنتاج المضادات الحيوية

.-pénicilline V. acide -Oxytetracycline.

- Penicilline G.poassique - Tétracycline.

- إنتاج المنتجات الصيدلانية النهائية المتخصصة البنسيلينية و الغير البنسيلينية بمختلف الأشكال، على مستوى التخصصات الصيدلانية.

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لفرع أنتيبيوتيكال (صيدال) - المدية



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

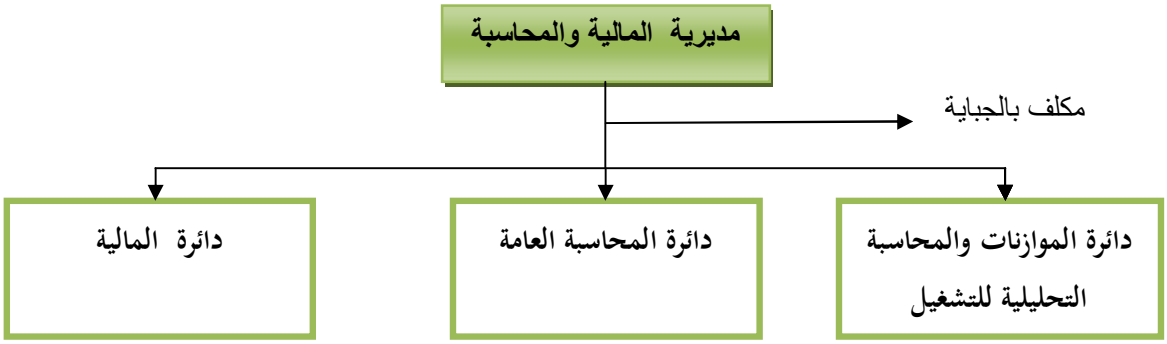
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بالتحليل المالي في مركب أنتيبيوتيكال(صيدال) - المدية.

تعتبر كل من مديرية المالية و المحاسبة و خلية المراجعة و التحليل و الحوصلة الهيئتين المكلفتين بتقييم وتشخيص المؤسسة، لا سيما الحالة المالية لها، و بإمكانها استغلال كل الوسائل العلمية في ذلك، وقد وجدنا أنهما الجهتين اللتين تستعملان أساليب التحليل المالي لذلك نحاول إظهار علاقتهما بالتحليل المالي من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول:المديرية المالية و المحاسبة

توجد على مستوى الفرع مديرية المالية و المحاسبة التي تقوم بمهام التسجيل الخاصة بإعداد الجداول بالمحاسبة العامة، و كذا عمليات التسجيل الخاصة بالمحاسبة التحليلية و إعداد الموازنات ، و الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لها:

الشكل رقم04 : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

أولا: التحليل المالي في مديرية المالية والمحاسبة

يمكن لمدير المالية والمحاسبة بالمؤسسة أن يقوم بتفسير وتحليل الميزانية إذ أنه ملزم بإعداد ما يسمى بحصيلة التقرير المالي مع نهاية كل سنة مالية ليقوم بعرضها أمام مجلس الإدارة الذي غالبا ما ينعقد في شهر فيفري من السنة الموالية للسنة موضوع التقييم، وهو يمثل اجتهاد الإدارة المالية، في إعطاء قراءة مختصرة عن الميزانية (ويمكن الاستعانة ببقية الجداول) مع محاولة تقديم التبريرات على المعطيات التي ظهرت في الميزانية و إمكانية تقديم الملاحظات على الانحرافات السلبية وتثمين النتائج الايجابية.

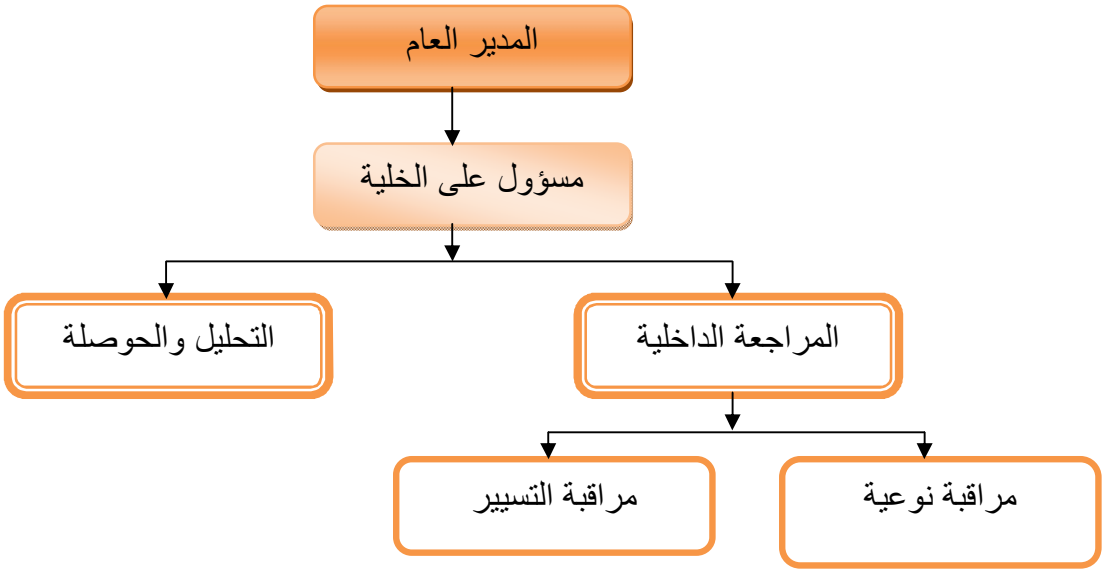
تتضمن حصيلة تقرير المالية للميزانية بتاريخ2016/12/31 والمعروض أمام مجلس الإدارة المنعقد في فيفري

2017 ملاحظة عن التغيير الايجابي الذي طرأ على عناصر الأصول إذ ارتفعت بحوالي 11.468.635.836,73 عن قيمتها في 2015، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على العناصر المكونة للأصول و الخصوم مع الاستعانة بحساب نسب التطور بين سنتي 2015 و 2016 و كذا جدول حساب النتيجة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي خلية المراجعة والتحليل والحوصلة

تتبع خلية المراجعة و التحليل و الحوصلة مباشرة بالمديرية العامة للفرع، وتتكون من مصلحتين هما مصلحة المراجعة الداخلية، ومصلحة التحليل والحوصلة، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لهذه الخلية:

الشكل رقم05: الهيكل التنظيمي خلية المراجعة والتحليل والحوصلة



المصدر: خلية المعلومات بفرع أنتيبيوتيكال صيدال .

ثالثا: استغلال التحليل المالي في مصلحة التحليل والحوصلة

تتكون خلية المراجعة و التحليل و الحوصلة من مصلحتين هما مصلحة المراجعة الداخلية ، ومصلحة التحليل والحوصلة، بالنسبة لمصلحة المراجعة الداخلية، فغنها تهتم بالقيام بالمهام المحددة للمراجعة الداخلية والتي منها القيام بمراقبة إجراءات نظام الرقابة الداخلية والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية ، وكذا مراقبة النوعية ، تقديم الملاحظات على الإجراءات المتبعة في التسيير المحاسبي والمالي ، و التسيير الشامل للمركب.

أما مصلحة التحليل والحوصلة فإن مهامها قائمة على تتبع نشاط المؤسسة ككل و المساهمة في ضمان صياغة الأهداف و تسجيل درجات التحقق منها ، والبحث على مبررات النتائج، و التنسيق مع بقية فروع

المؤسسة الأم للمحافظة على الأداء العام، كما تتميز هذه المصلحة بالحرية في تتبع الأداء الشامل للمؤسسة وتقديم التقارير الدورية عنه ، و القيام بالدراسات قصد تحسينه ، وتقوم مصلحة التحليل و الحوصلة بمتابعة الأداء، وفق عدة طرق تقسم كما يلي:

ا- المتابعة اليومية:

تتم من خلال استلام اليوميات من وحدات الفرع سواء كانت متعلقة بالمبيعات أو بالإنتاج ، قصد المحافظة على مصدر البيانات اليومي.

ب- المتابعة الأسبوعية:

تقوم المصلحة بالمتابعة الأسبوعية من خلال القيام بتحضير لوحة القيادة الأسبوعية يعبر فيها عن الحصيلة الأسبوعية لنشاط المؤسسة ومقارنة المخطط مع المحقق ، وتقديم الملاحظات بعد محاولة استخراج التبريرات من طرف الوحدات المعينة.

ج- المتابعة الشهرية:

تعتمد المصلحة على عدة وسائل قصد ضمان المتابعة الشهرية لأداء المؤسسة من أبرزها ما يلي:

1/- لوحة القيادة:

تستعمل المصلحة أيضا لوحة القيادة الأسبوعية، فهذه الأخيرة عند الوصول إلى الأسبوع الرابع تظهر فيها المجاميع الشهرية المهمة حسب اختيار المصلحة، وهي بالتالي تسمح للتحليل عن الأداء الشهري للمؤسسة.

2/- جدول حسابات النتائج الشهري:

تقوم مصلحة التحليل و الحوصلة بإعداد جدول حسابات النتائج الشهري ، وتدرج فيه القيم المحققة خلال الشهر مع القيم المقدرة بغرض المقارنة بينها ، و ترفقه بمجموعة من التفصيلات حول وضعية الحقوق و الديون و الأداءات المقدمة ثم تعرض تطور العناصر مقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة ، و تستعين في التحليل بنسب التسيير ، وتعتمد التحليل التاريخي للعناصر إذ تكفي المصلحة بمقارنة القيم المحققة للشهر محل التقييم مع تلك المتعلقة بنفس الشهر من السنة السابقة مع استخراج نسبة التطور ، و من ثم تقديم الملاحظات و التبريرات عن أسباب النتائج المتوصل إليها.

3/- تقرير النشاط:

هو عبارة عن تقرير يتضمن الملاحظات العامة على نشاط الوحدات المكونة للفرع جميعا، يتم اختيار أهم

المؤشرات التي تعبر عن عرض ملخص عن هذا التقرير أداء تلك الوحدة، ومن ثمة يتم عرض ملخص عن هذا التقرير أمام مجلس الاجتماع الشهري للممثلين عن الفروع الأخرى للمجمع.

د- المتابعة السنوية:

تكتسي أهمية بالغة في عمل الخلية، فالخلاصة التي تصل إليها تعرض أمام مجلس الإدارة وبناء عليها يمكن أن تتخذ القرارات ، و تقوم مصلحة التحليل و الحوصلة بإعداد تقرير التسيير كل ستة أشهر، ليتم إدماج التقريرين المحضرين خلال السنة في تقرير واحد بعد نهاية السنة المالية ، و يعرض أمام مجلس الإدارة الذي ينعقد غالبا في نهاية فيفري من السنة الموالية للسنة المالية المنصرمة، و هو يعرض معطيات عامة على الأداء المؤسسة خلال السنة المالية المنصرمة وفق ترتيب منهجي وبأسلوب واضح للأعضاء المجتمعين.

المبحث الثاني:تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال(صيدال)- المدية لسنتي 2015 -2016.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية العامة والمختصرة

الفرع الأول: **الميزانية المالية**

أولا: جانب الأصول

الجدول رقم 08: يمثل الميزانية المالية جانب الأصول

الأصول	2016/12/31			2015
	الاجمالي	الأهتلاكات والمؤنات	الصافي	
*اصول غير جارية				
- تثبيتات معنوية	212.104.001.73	195.224.374.97	16.879.626.76	21.588.150.02
- تثبيتات عينية	0.00	0.00	0.00	0.00
- اراضي	10.383.338.837.777	5.637.047.200.46	10.383.338.837.77	4.514.492.953.87
- مباني	.329.947.475.94	13.798.654.169.79	1.692.900.275.48	1.649.608.532.26
- تثبيتات عينية آخرى	15.098.007.460.682	2.252.958.94	1.299.353.290.89	1.189.497.235.41
- تثبيتات عينية ممنوح امتيازها	80.023.210.00	0.00	277.770.251.06	278.103.983.68
- تثبيتات عينية جاري انجازها	11.189.299.772.01	0.00	11.189.299.772.01	5.363.985.192.51
- تثبيتات مالية				
- سندات موضوعة موضع معادلة	1.388.910.621.59	58.940.054.97	1.388.910.621.59	1.465.132.799.40
- مساهمات أخري	691.518.175.00		632.578.120.03	584.859.076.01
- سندات أخري	3.000.000.000.00	0.00	3.000.000.00	0.00
- قروض وأصول مالية	154.332.649.23	0.00	0.00	140.479.615.20
- ضرائب مؤجلة علي الأصل	291.018.838.11	0.00	291.018.838.11	472.097.555.36
مجموع الأصول غير جارية	50.133.915.242.06	19.692.118.759.13	30.441.796.482.93	15.767.189.133.72
*اصول جارية				
- مخزونات ومنتجات	6.358.574.088.97	629.232.318.66	5.729.341.770.32	4.965.900.019.13
- حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00
- زبائن	5.547.718.023.80	1.906.769.106.35	3.640.948.917.45	3.822.680.037.51
- مدينون أخرون	1.255.466.985.99	377.579.41	1.255.089.406.58	1.139.842.768.95
- ضرائب وما شابهها	185.798.351.63	11.998.649.03	173.799.702.60	179.420.574.16
- حسابات دائنة أخري	0.00	0.00	0.00	40.666.666.67
- موجودات وما ش	0.00	0.00	0.00	0.00
- اموال موظفة	18.559.989.19	0.00	18.559.989.19	3.018.559.989.19
- خزينة	5.214.275.956.41	83.275.568.07	5.131.000.388.34	5.987.644.631.35
مجموع الأصول جارية	18.580.393.395.99	2.631.653.221.51	15.948.740.174.48	19.154.714.686.96
مجموع الأصول	68.714.308.638.05	22.323.771.980.64	46.390.536.657.41	34.921.900.820.68

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

ثانيا: جانب الخصوم:

الجدول رقم 09: يمثل ميزانية المالية جانب الخصوم

البيان	2016/12/31	2015/12/31
*رؤوس الأموال		
- رأس المال الصادر	2.500.000.000,00	2.500.000.000,00
- إعانات	0.00	2.586.812.201,59
- أموال خاصة أخرى	8.721.856.492,20	0.00
- احتياطات	12.861.813.853,88	12.251.816.341,17
- فرق إعادة التقييم	1.585.712.860,28	145.245.635,13
- فرق التقييم	1.037.081.287,61	1.025.006.852,16
- النتيجة الصافية	1.509.161.605,06	1.143.817.990,89
- الترحيل من جديد	1.766.796.831,10	166.052.299,51
- فوائد الأصلية	1.015.179.929,35	979.287.855,72
إجمالي الأموال الخاصة	27.464.009.197,27	20.465.934.577,15
* خصوم غير جارية		
- قروض وديون مماثلة	8.973.229.626,56	4.821.513.005,59
- ضرائب مؤجلة	17.509.995,00	285.333.000,95
- ديون أخرى غ ج	1.061.401.552,48	1.061.401.552,48
- مؤدنات ومنتجات مثبة مسبقا	1.345.087.321,65	1.605.571.934,62
مجموع الخصوم غير جارية	11.397.228.495,69	7.773.819.493,64
* خصوم جارية		
- موردون وحسابات جارية	2.430.054.019,90	1.931.770.182,61
- ضرائب	776.153.641,37	402.507.323,51
- ديون أخري	3.512.927.858,77	3.619.036.497,36
- خزينة سالبة	810.163.444,41	728.832.746,41
مجموع الخصوم الجارية	7.529.298.964,45	6.682.146.749,89
مجموع الخصوم	46.390.536.657,41	34.921.900.820,68

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

الفرع الثاني: إعداد ميزانية المالية المختصرة

هي عبارة عن جدول يضم المجاميع الكبرى فيها ونسبة كل منها المجموع العام

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة في 2015/12/31

الجدول رقم 10: يمثل الميزانية المالية المختصرة 2015

الصول	المبالغ	ة%	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	15.767.186.133,72	45,15	**الأموال الدائمة**	28.239.754.070,79	80,86
الأصول المتداولة	19.154.714.686,96	54,85	الأموال الخاصة	20.465.934.577,15	
قيم الاستغلال	4.965.900.019,13		ديون طويلة الأجل	7.773.819.493,64	
القيم غير جاهزة	5.182.610.047,29		**ديون قصيرة الأجل**	6.682.146.749,89	
القيم الجاهزة	9.006.204.620,54				19,13
المجموع	34.921.900.820,68	100%	المجموع	34.921.900.820,68	100%

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

ثانيا: إعداد الميزانية المالية المختصرة في 2016/12/31

الجدول رقم 11: يمثل الميزانية المالية المختصرة 2016

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	30.441.796.482,93	65,62	**الأموال الدائمة**	38.861.237.692,96	83,77
الصول متداولة	15.948.740.174,48	34,38	الأموال الخاصة	27.464.009.197,29	
قيم الاستغلال	5.729.341.770,32		ديون طويلة الأجل	11.397.228.495,69	
قيم غير جاهزة	5.069.838.026,63		**ديون قصيرة الأجل**	7.529.298.964,45	16.23
القيم الجاهزة	5.149.560.377,53				
المجموع	46.390.536.657,41	%100	المجموع	46.390.536.657,41	%100

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

المطلب الثاني:التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

الفرع الاول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

أولا: رأس المال العامل

جدول رقم 12: يمثل رأس المال العامل

		2015	2016
1	أصول ثابتة	15.767.186.133,72	30.441.796.482,93
2	أصول متداولة	19.154.714.686,96	15.948.740.174,48
3	أموال خاصة	20.465.934.577,15	27.464.009197,27
4	قروض طويلة الأجل	7.773.819.493,64	11.397.228.495,69
5	قروض قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.529.298.964,45
(5)-(2)	**رأس المال العامل الدائم**	**12.472.567.937,07**	**8.419.441.210,03**
	قيمة التطور نسبة التطور	- -	-4.053.126.727,04 %32
(1)-(3)	**رأس المال العامل الخاص**	**4.698.148.443,43**	**-2.977.787.285,66**
	قيمة التطور نسبة التطور	- -	-7.7.676.535.729,0 %163
(4)+(5)	**رأس المال العامل الأجنبي**	**14.455.966.243,53**	**18.926.457.460,14**
	قيمة التطور نسبة التطور	- -	4.470.561.216,88 30%
(2)	**رأس المال العامل الإجمالي**	**19.154.714.686,96**	**15.948.740.174,48**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

* **رأس المال العامل الدائم:** نلاحظ أنه موجب وهذا يعني أن الأصولالمتداولة تُغَطى بالديون قصيرة الأجل.

* **رأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أنه موجب في سنة 2015 وسالب في سنة2016 وهذا يعني أن الأموال الخاصة غطت كل الأصول الثابتة في 2015 وهذا لصالح المؤسسة، أما بالنسبة ل2016 الأموال الخاصة لم تغطى الأصول الثابتة واستعانة بالقروض طويلة الأجل لتغطيتها.

* **رأس المال العامل الأجنبي:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الديون ارتفعت من سنة إلى أخرى وهذا يشير إلى أن المؤسسة تعتمد على ديون طويلة وقصيرة الأجل بشكل قليل.

* **رأس المال العامل الإجمالي:** يمثل مجموع الأصول المتداولة حيث نلاحظ انخفاض قيمة الأصول المتداولة من سنة2015إلى سنة2016.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم 13: يمثل احتياجات رأس المال العامل

		2015	2016
1	أصول متداولة	19.154.714.686,96	15.948.740.174,48
2	قيم جاهزة	9.006.204.620,54	5.149.560.377,53
3	ديون قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.7.529.298.964,45
[1-2]×100	**احتياجات رأس المال العامل**	**3.466.363.316,53**	**3.269.880.832,50**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب في كلتا السنتين وهذا يعني أن المؤسسة استخدمت كل مواردها المتاحة في دورتها الاستغلالية من أجل توسيع نشاطها.

3- الخزينة

جدول رقم**14:** يمثل قيم الخزينة

		2015	2016
1	رأس المال العامل الدائم	12.472.567.937,07	8.419.441.210,03
2	احتياجات رأس المال العامل	3.466.363.316,53	3.269.883.832,50
2-1	**الخزينة**	9.006.204.620,54	5.149.560.377,53

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

نلاحظ أن الخزينة كانت موجبة في كل من سنة2015 و سنة2016 وهذا يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة لهذا يجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الفرع الثاني: النسب المالية

أولا: نسب الهيكل المالي (ن.هـ.م)

أ/- نسبة هيكل المالي الأصول

جدول رقم**15:** يمثل نسب الهيكل المالي للأصول

		2015	2016
1	أصول ثابتة	15.767.186.133,72	30.441.796.482,93
2	قيم الاستغلال	4.965.900.019,13	5.7290341.770,32
3	قيم جاهزة وقيم غير جاهزة	14.188.814.667,83	10.219.398.404,16
4	مجموع الأصول	34.921.900.820,68	46.390.536.657,41
100×(4÷1)	**ن .هـ .م للأصول الثابتة**	%45,14	%65,62
100×(4÷2)	**ن.هـ.م لقيم الاستغلال**	%14,22	%12,35
100×(4÷3)	**ن.هـ.م لقيم ج والغير ج**	%40,63	%22,03

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة كبيرة بالنسبة لسنة2016 مقارنة بالأصول المتداولة(قيم الاستغلال، القيم جاهزة والقيم غير جاهزة) وهذه الحالة مريحة للمؤسسة، أما بالنسبة لسنة2015 فإن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

ب/- نسب الهيكل المالي للخصوم

جدول رقم 16: يمثل نسب الهيكل المالي للخصوم

		2015	2016
1	أموال خاصة	20.465.934.577,15	27.464.009.197,27
2	ديون طويلة الأجل	7.773.819.493,64	495,69..11.397.228
3	ديون قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.529.298.964,45
4	مجموع الخصوم	34.921.900.820,68	46.390.563.657,41
100×(4÷1)	**ن.هـ.م للأموال خاصة**	%58,60	%59,20
100×(4÷2)	**ن.هـ.م لديون طويلة الأجل**	%22,26	%24,57
100×(4÷3)	**ن.هـ.م لديون قصيرة الأجل**	%19,13	%16,23

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة كانت أكبر من نسبة الديون، كما أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصير الأجل.

ثانيا: نسب التمويل

أ/- نسبة التمويل الذاتي

جدول رقم 17: يمثل نسبة التمويل الذاتي

		2015	**2016**
1	الأموال الخاصة	20.465.934.577,15	27.464.009.197,27
2	الأصول الثابتة	15.767.186.133,72	30.441.796.482,93
100×(2÷1)	**نسبة التمويل الذاتي**	**%129,8**	**%90,22**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتيجة

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي قي2015 فاقت(100%) و هذا يعني أن المؤسسة تغطي الأصول الثابتة بالأموال الخاصة بشكل كامل، أما في سنة 2016 فكانت النسبة أقل من (100%) وهذا يدل على اعتمادها الأموال الخاصة مع ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة.

ب- نسبة التمويل الدائم

جدول رقم 18: يمثل نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

		2015	2016
1	الأموال الدائمة	28.239.754.070,79	38.861.237.692,96
2	الأصول الثابتة	15.767.186.133,72	30.441.796.482,93
100×(2÷1)	**نسبة التمويل الدائم**	%179,10	%127,66

- تحليل النتيجة

خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الموارد الدائمة في تمويل الأصول الثابتة وهي تعني أن المؤسسة في حالة جيدة لأنها فاقت 100% في كلتا السنتين.

ج- نسبة المديونية

جدول رقم 19: يمثل نسبة المديونية

		2015	2016
1	مجموع الديون	14.445.966.263,53	18.926.527.460,14
2	مجموع الأصول	34.921.900.820,68	46.390.536.657,41
100×(2÷1)	**نسبة المديونية**	**%41,39**	**%40,80**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتيجة

نلاحظ أن النسبة أقل من (50%) وهو المطلوب وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسيير ديونها.

د- نسبة الاستقلالية المالية

جدول رقم20: يمثل نسبة الاستقلالية المالية

		2015	2016
1	أموال الخاصة	20.465.934.577,15	27.464.009.197,27
2	مجموع الديون	14.445.966.263,53	18.926.527.460,14
100×(2÷1)	**نسبة الاستقلالية المالية**	**%141,57**	**%145,11**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتيجة

نلاحظ أن المؤسسة تتمتع باستقلالية المالية كبيرة بسبب زيادة عناصر الأموال الخاصة.

ثالثا: نسب السيولة

أ/ - نسبة سيولة الأصل

جدول رقم21: يمثل نسبة سيولة الأصل

		2015	216
1	أصول المتداولة	19.154.714.686,96	15.948.740.174,48
2	مجموع الأصول	34.921.900.820.68	46.390.536.657,41
100×(2÷1)	**نسبة سيولة الأصل**	**%54,85**	**%34,38**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتيجة

نلاحظ أنها نسبة كبيرة بالنسبة لمجموع الميزانية في سنة2016 وقليلة بالنسبة لسنة2016.

ب- نسبة السيولة العامة

جدول رقم 22: يمثل نسبة السيولة العامة

		2015	**2016**
1	أصول المتداولة	19.154.714.686,96	15.948.740.174,48
2	ديون قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.529.298.964,45

100×(2÷1)	**نسبة السيولة العامة**	**%286,65**	**%211,82**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- التحليل

نلاحظ أن هذه النسبة جيدة لأنها أكبر من 1، وتدل على أن المؤسسة تغطى الأصول المتداولة بواسطة الديون قصيرة الأجل، وان للمؤسسة رأسمال عامل موجب

ج/- نسبة السيولة المختصرة

جدول رقم 23: يمثل نسبة السيولة المختصرة

		2015	2016
1	القيم الغير جاهزة	5.182.610.047,29	5.729.341.770,32
2	القيم الجاهزة	9.006.204.420,54	5.069.838.026,63
3	ديون قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.529.298.964,45
100×[3÷(2+1)]	**نسبة السيولة المختصرة**	**%212,34**	**%135,72**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- التحليل

من خلال الجدول لاحظنا أن هذه النسبة كبيرة حدا في كلتا السنتين، وهي خارج منطقة القبول التي هي [0,5-0,3] وبالتالي المؤسسة تعاني من مشكل الاستثمار.

د/- نسبة السيولة الفورية

جدول رقم 24: يمثل نسبة السيولة الفورية

		2015	2016
1	القيم الجاهزة	9.006.204.420,54	5.069.838.026,63

2	ديون قصيرة الأجل	6.682.146.749,89	7.529.298.964,45
100×(2÷1)	**نسبة السيولة الفورية**	**%134,78**	**%68,39**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- التحليل

النسبة هي خارج منطقة القبول التي هي[0,2- 0,3] و هذا يعني أن المؤسسة تعاني مشكل ارتفاع السيولة.

رابعا: نسب المردودية

جدول رقم 25: يمثل نسبة المردودية

		2015	**2016**
1	النتيجة الصافية	1.143.817.990,89	1.509.161.605,06
2	مجموع الأصول	34.921.900.820,68	46.390.536.657,41
3	الأموال الخاصة	20.465.934.577,15	27.464.009.197,27
4	رقم الأعمال	9.984.043.757,71	10.223.411.484,28
100×(2÷1)	**نسبة المردودية الاقتصادية**	**%3,27**	**%3,25**
100×(3÷1)	**نسبة المردودية المالية**	**%5,59**	**%5,49**
100×(4÷1)	**نسبة المردودية التجارية**	**%11,46**	**%14,76**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

- تحليل النتائج

نلاحظ أن نسبة المرد ودية المالية كانت أكبر من نسبة المر دودية الاقتصادية في كلتا السنتين ، وهذا يعني أن قرارات التمويل كانت أكثر رشادة من قرارات الاستثمار.

أما بالنسبة للمردودية التجارية فإن معدلاتها جيدة كما نلاحظ ارتفاعها في سنة2016 وهذا يشير إلى أن المؤسسة تعمل على رفع المردودية المحققة من خلال توسيع الاستثمارات أو زيادة حجم النشاط.

خامسا: الرفع المالي

* الرفع المالي ل 2015 = $\frac{14.445.966.263,53}{20.465.934.577,15}$ = 0,706

* الرفع المالي ل2016 = $\frac{18.926.527.460,14}{27.464.009.197,27}$ =0,689

المطلب الثالث: تحليل بواسطة جدول حساب النتيجة وتقديم نموذج«kida»

سنقوم بعرض جدول حساب النتيجة لسنوات الدراسة ،كما نقوم بتحليل مستويات النتائج للجدول ، بالإضافة إلى تقديم إحدى نماذج الفشل المالي وهو نموذج«kida» .

الفرع الأول: جدول حساب النتيجة لسنوات الدراسة

جدول رقم 26: يمثل جدول حساب النتيجة

		2015	2016
70	رقم الاعمال	9.984.043.757,71	10.223.411.484,28
72	تغيير في المخزونات	-11.893.123,70	265.663.623 ,51
73	إنتاج مثبت	0,00	0,00
74	إعانات الاستغلال	0,00	0,00
(1)	**إنتاج السنة المالية**	**9.972.150.634,1**	**10.489.075.107,79**
60	المشتريات المستهلكة	-3.470.479.457,80	-3.663.777.474,24
62+61	الخدمات الخارجية والخارجية الاخرى	-996.298.147,20	-928.780.089,72
(2)	**استهلاك السنة المالية**	**-4.466.777.605,00**	**-4.592.557.563,96**
(3)	**القيمة المضافة**	**5.505.373.029,01**	**5.896.517.543,83**
63	اعباء المستخدمين	-3.056.024.245,03	-3.023.474.168,42
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات	-166.639.675,94	-173.817.524,53
(4)	**إجمالي فائض الاستغلال**	**2.282.709.108,04**	**2.699.225.850,88**
75	المنتجات العملياتية الاخرى	202.735.842,16	72.651.701,08
65	الاعباء العملياتية	-143.865.838,16	-99.258.043,60
68	مخصصات اهتلاكات والمؤونات	-1.328.939.749,35	-1.299.102.638,36
78	استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	421.168.878,85	719.627.105,07
(5)	**النتيجة العملياتية**	**1.433.808.241,54**	**2.093.143.975,07**
67	منتوجات المالية	142.454.921,27	183.271.195,24
66	الاعباء مالية	-132.453.560,20	-177.710.456,40

(6)	النتيجة المالية	10.001.361,07	5.560.738,84
(7)	**النتيجة العادية قبل الضرائب**	**1.443.809.602,61**	**2.098.704.713,91**
	ضرائب واجبة على النتائج العادية	-328.709.218,00	-628.653.272,00
	ضرائب مؤجلة على النتائج العادية	15.393.711,92	-96.986.328,41
	مجموع الإيرادات عادية	10.738.510.276,29	11.464.625.109,18
	مجموع تكاليف عادية	-9.638.803.603,60	-9.897.587.338,86
(8)	**النتيجة الصافية للانشطة العادية**	**1.099.706.672,69**	**1.567.037.770,32**
	العناصر غير عادية (منتوجات)	0,00	0,00
	العناصر غير عادية (الاعباء)	0,00	0,00
(9)	**النتيجة الغير عادية**	**0,00**	**0,00**
(10)	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	**1.099.706.672,69**	**1.567.037.770,32**

المصدر: وثائق مقدمة من مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية

الفرع الثاني: تحليل مستويات النتائج

أولا: إنتاج السنة المالية

إنتاج السنة المالية 2015= 11.893.123,70 – 9.984.043.757,71 =

9.972.150.634,01

إنتاج السنة المالية 2016 = 265.663.623,51 +10.223.411.484,28

= 10.489.075.107,77

ثانيا: استهلاك السنة المالية

استهلاك السنة المالية2015 = 996.298.147,20 -(-3.470.479.457,80)

= **4.466.777.605,00**

استهلاك السنة المالية2016 = 928.780.089,72 – (-3.663.777.474,24)

= **4.592.557.563,96**

ثالثا: القيمة المضافة

القيمة المضافة 2015= 9.972.150.634,01 **-** 4.466.777.605,00

= 5.505.373.029,01

القيمة المضافة2016 = 10.489.075.107,77 **-** 4.592.557.563,96

= 5.896.517.543,83

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال

إجمالي فائض الاستغلال2015 =5.505.373.029,01**–** (3.056.024.245,03 **+** 166.639.675,94**) = 2.282.709.108,04**

إجمالي فائض الاستغلال2016 = 5.896.517.543,83 – (3.023.474.168,42 + 173.817.524,53) **= 2.699.225.850,88**

خامسا: النتيجة العملياتية

النتيجة العملياتية2015 = 2.282.709.108,04 + 202.735.842,16 - 143.865.838,16 – 1.328.939.749,35 +421.168.878,85 **=**

1.433.808.241,54

النتيجة العملياتية2016 = 2.699.225.850,88 **+** 72.651.701,08**-** 1.299.102.638,36 – 99.258.043,60 **= 719.627.105,07**

سادسا: النتيجة المالية

النتيجة المالية 2015 = 1420.454.921,27**-** 132.453.560,20 **= 10.001.361,07**

النتيجة المالية 2015 = 183.271.195,24 **–** 177.710.456,40 **= 5.560.738,84**

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب

النتيجة العادية قبل الضرائب2015 = 1.433.808.241,54**-** 10.001.361,07

= 1.443.809.602,61

النتيجة العادية قبل الضرائب2016 =719.627.105,07**-** 5.560.738,84

= 2.098.704.713,91

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية 2015= 1.443.809.602,61-(328.709.218,00+ 15.393.711,92) = **1.099.706.672,69**

النتيجة الصافية للأنشطة العادية 2016 = 2.098.704.713,91- **(** 628.653.272,00 **+** 96.986.328,41**) = 1.567.037.770,32**

تاسعا: النتيجة غير عادية: لاتوجد أنشطة عادية

عاشرا: النتيجة الصافية

النتيجة الصافية 2015= 1.099.706.672,69

النتيجة الصافية 2016= 1.567.037.770,3

تحليل النتائج:

نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية لسنة2016 أكبر من نتيجة سنة2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في إنتاج السنة المالية كما نلاحظ ارتفاع اجمالى فائض الاستغلال والنتيجة العملياتية

الفرع الثالث: تقديم نموذج « kida»

جدول رقم 7: يمثل نموذج **« kida»**

المؤشر	قياس القيمة النسبية للمؤشر	نسبة المؤشر(1)	الوزن النسبي(2)	قياس المؤشر(1*2)
$x1 = \frac{\text{صافي الربح بعد ض}}{\text{إجمالي الاصول}}$	1.509.161.605,06 / 46.390.536.657,41	0,032	1,042	0,033
$x2 = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$	2.500.000.000,00 / 18.926.527.460,14	13,21	0,42	5,54
$x3 = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	5.149.560.377,53 / 7.529.298.964,45	0,68	0,461	0,313
$x4 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجماي الاصول}}$	10.223.411.484,28 / 46.390.536.657.41	0,22	0,463	0,101
$x5 = \frac{\text{النقدية}}{\text{الاصول إجمالي}}$	5.149.560.377,53 / 46.390.536.657,41	0,11	0,271	0,030
المجموع				6,02

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للميزانية المالية

$$Z = 1{,}042x_1 + 0{,}42x_2 + 0{,}461x_3 + 0{,}463x_4 + 0{,}271x_5$$

$$= 1{,}042(0{,}32) + 0{,}42(13{,}21) + 0{,}463(0{,}68) + 0{,}463(0{,}22) + 0{,}271(0{,}11)$$

$$= 6{,}02$$

نلاحظ أن قيمة Z لهذا النموذج كانت موجبة (6,02)وهي تعني أن مركب صيدال في أمان من الفشل المالي

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا تطبيق الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك لمحاولة تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال فرع انتيبيوتيكال (المدية) باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي للقوائم المالية لسنتي 2015 2016 ، وتوصلنا لمجموعة من النتائج والتي سوف نعرضها في الخاتمة.

مقدمة الفصل:

يحتل جانب استشراف الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة مكانة مهمة لدى المشتغلين بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الحالية والمستقبلية، لذالك يسعون جميعا إلي اختيار المؤشرات التي تعطيهم رؤية واضحة عليها، حيث أنه من الظواهر الخطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات نجد ظاهرة الفشل المالي،التي تكمن ورائها مجموعة من الأسباب والعوامل وتنجر عنها آثار علي مستقبل المؤسسة، الأمر الذي يحتم ضرورة اختيار طرق التقييم المناسبة ومن ثم محاولة التنبؤ بالفشل المالي قصد تلاقي كل مسبباته، لذالك نحاول من خلال هذا الفصل استعراض المنهج التحليلي لدراسة التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: طرق تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: حالة الفشل المالي.

المبحث الثالث: نماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: طرق تقييم الأداء المالي

يخدم التحليل المالي أغراض تقييم الأداء المالي، وخاصة عن طريق أسلوب النسب المالية، إذ يعطي للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة مؤشرات كمية تسمح لهم بتقييم الأداء الكلي بصفة عامة والمالي بصفة خاصة وفق الحدود التي يسعون إلي بلوغها من وراء عملية التقييم، كما يمكنهم من الاستفادة من أنواع النسب المالية بتوظيفها في شكل طرق لتقييم الأداء المالي، كما سنتطرق إليه في هذا المبحث، أين نجد أن تقييم الأداء المالي يتم عن طريق تحليل السيولة، والربحية، والرفع المالي، بالإضافة إلي إمكانية إدراج طرق أخرى.

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بتحليل السيولة

يعد موضوع السيولة من الموضوعات الهامة سواء من وجهة نظر الإدارة أو من وجهة نظر المقرضين حيث أنها تسمح بقياس قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين وقت سدادها،إذا يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرتها علي مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحول إلي نقد في مدة قصيرة و بأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها علي المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلي تصفية المؤسسة إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى وأن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل[1]. و بذالك فإن السيولة تشير إلي قدرة المؤسسة علي مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعني أن الأصول التي تشكل رأس المال تتحول إلي نقود، و هذه النقود تستخدم بدورها في سداد هذه الالتزامات قصيرة الأجل، و يعطي للسيولة البعد الزمني قصير الأجل و ذلك لما لهذا الأخير من أهمية في الحكم علي وضعية المؤسسة أمام الدائنين سواء أصحاب الديون قصيرة الأجل أو الفرع الأول:ئك أصحاب الحقوق علي المؤسسة التي وصلت مواعيد استحقاقها، لذا نجد من الباحثين من يرى أن السيولة تعتبر من أهداف الإدارة المالية في الأجل القصير و عندهم أن السيولة تعني توفر الكم المناسب من النقدية التي تكفي لمقابلة كافة الالتزامات المالية للمؤسسة تجاه الغير في كافة الأوقات، أي قدرة المؤسسة علي دفع كل التزاماتها في أوقاتها المحددة وتوفير مبلغ من المال يمكن المؤسسة من شراء احتياجاتها نقدا و الحصول علي الخصم

[1]- حمزة محمود الزبيدي، المرجع سبق ذكره ، ص 90.

النقدي لهذا المشتريات،و بالإضافة إلي ذلك يجب توفر مستوى معين من النقدية كاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة [1].

يوضح سياق التعاريف السابقة أن المهم في السيولة هو توفر مقابل الالتزامات النقدية للمؤسسة في حينها، و هذا يقودنا إلي التنبيه إلي التفرقة بين مفهوم السيولة و مفهوم القابلية الإيفائية، فكما رأينا سابقا أن السيولة تعني مدى احتفاظ إدارة مالية المؤسسة بجزء من موجوداتها (أصولها) علي شكل نقد سائل بيسر وبدون تكلفة وذالك في الزمن المطلوب و بالسرعة المطلوبة و كذالك يجب أن يكون بمقدار يفي بمواصلة عمليات التشغيل في المؤسسة و مواجهة الظروف المختلفة وبحجم يتفق و طبيعة العمليات التشغيلية، أما القابلية الإيفائية فإنها ترتبط فقط بقدرة الإدارة بالوفاء بالالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها، أي أنها القدرة الآنية للإدارة في الوفاء بالديون المستحقة في لحظة استحقاقها أو طلبها من الدائنين [2]. و بالنسبة لنا سنلاحظ أنه سواء لتوفر المؤسسة علي السيولة المناسبة أو قدرتها الإيفائية سنسلك نفس الاتجاه في دراسة تقييم الأداء المالي في الأجل القصير خاصة بما يتعلق بالأداء التشغيلي للمؤسسة عن طريق تحليل السيولة، ومع ذلك فإنه يمكن ملاحظة حدود التفسير الخاصة بكل منهما، فالسيولة تسمح بتحديد إمكانية إلي أي مدى يمكن للأصل أو المصدر في أن يتحول إلي نقدية حاضرة أو شبه حاضرة، وعلي إثر ذلك يمكن تصنيف أي استخدام اقتصادي أو مالي (أصل) إلي جاري (حاضرا أو شبه حاضر) أو ثابت (يصعب تحوله إلي سيولة)، و من ناحية أخري يمكن تحويل أي أصل إلي سيولة و لكن متى وكم يكلف ؟ أي بعد أي فترة من الزمن و بأي سعر [3]؟. أما القابلية الإيفائية مرتبطة بحدود تواريخ الاستحقاق، ويعبر عن أداء المؤسسة لالتزاماتها حتى تحظي بالثقة الائتمانية لدى مصادر التمويل المختلفة، و هو موقف استراتيجي تسعى المؤسسات لبلوغه، فيه تضمن إلي حد كبير بدائل تمويل مختلفة، أما حدوث غير ذلك فإنه يزرع الشك في قدرة المؤسسة الإيفائية فهي حالة ضعف نقود المؤسسة إلي حالة تعرف بالعسر و الذي قد يدخلها في مخاطر الإفلاس.

حتى يمكن تحديد الأداء وفق هذا المقياس فإن أول دليل عليه يتمثل في النقدية إذ أن من المتفق عليه أن قياس التدفقات النقدية يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتقييم السيولة و لكن مثل تلك المعلومات حول

[1]- وليد ناجي الحيالي، المرجع سبق ذكره ، ص 40.

[2]- حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

[3]- علي حسين علي، حنا نصر الله، **"الإدارة الحديثة المنظمات الأعمال البيئية، الوظائف"**، دار حماد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 275.

تقديرات التدفقات النقدية قد لا تكون متوافرة لمستخدمي القوائم المالية خارج المؤسسة حيث أن الأطراف الخارجية عليها الاعتماد على ما هو منشور وتحتويه القوائم المالية لاستخراج المؤشرات المناسبة لتقييم السيولة. لذلك فإنها تستخدم عدة نسب، تسمي بنسب السيولة الغرض من إيجادها الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة علي مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. وبنيت هده النسب بالشكل الذي بمقارنة جانب الأصول بجانب الخصوم بمعني آخر بحث إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل ومن ثم تفسير تلك النسبة حسب الهدف من تكوينها والرقم الذي تعطيه[1]، وهذه النسب هي :

الفرع الأول:: نسبة السيولة العامة (الإجمالية)

تسمى أيضا نسبة التداول، وتعبر المعيار الشائع لقياس السيولة قصيرة الأجل طالما أنها تبين مدي إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلي نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض (الديون). إذا أن قراءة هذه النسبة تدلنا على حجم الأصول المتداولة المتوفر بمعنى إمكانية توفير السيولة عن طريق الأصول المتداولة و كم يغطي من الديون قصيرة الأجل. و يعبر عنها بالعلاقة التالية[2] :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يتم تفسير نسبة السيولة العامة بمقارنتها بالمعيار الأمثل لها وهو أن تكون قيمتها محصورة في المجال

(1-2)،بحيث أن ارتفاع قيمتها عن المعيار التاريخي أو الصناعي يشير إلى أن الإدارة المالية سوف لا تتعرض إلى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل. وفي المقابل انخفاضها عنه أي عن قيمة 1 يشير إلى وجود خلل يتمثل في أن الأصول المتداولة لا تغطي كل الديون قصيرة الأجل، غير أننا لا نكتفي بهذه النتيجة لبناء حكم قطعي، إذ لابد من تأكيد ذلك من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في هذه النسبة لكي نجعل منها أداة مهمة في تقرير كفاءة السيولة مثل[3] :

[1]- رضوان باصور، المرجع سبق ذكره، ص 64.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **"أساسيات الإدارة المالية "**،المرجع سبق ذكره ، ص 85.

[3]- حمزة محمود الزبيدي ، **"أساسيات الإدارة المالية"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

– تركيب الأصول المتداولة من حيث الأهمية النسبية لها؛

– تركيب الديون قصيرة الأجل من حيث تواريخ استحقاقها؛

– عمر المؤسسة وسمعتها في السوق؛

– شروط منح الائتمان و التحصيل والمقدار التسهيلات المصرفية المقدمة للمؤسسة؛

– الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية و تقلبات الأسعار و التقلبات في حجم الطلب و أثرها علي قيمة الأصول.

الفرع الثاني:: نسبة السيولة المختصرة

تبين نسبة السيولة المختصرة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة في أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، هذا من جهة، كما أن هذه النسبة تستبعد المخزونات التي تحقق أكبر قدرة من الخسارة بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وتتبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المؤسسة علي سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجؤ إلي بيع المخزون، وذلك بافتراض أنه يمكن بيع الأوراق المالية بقيمتها الاسمية وإنه يمكن تحصيل الحقوق بالكامل. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يعتبر المعيار الأمثل لنسبة السيولة المختصرة (1-1) الذي يشير إلي أنه على المؤسسة أن تعمل على أن تساوى مجموع كل من القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة بمجموع الديون قصيرة الأجل، و أيضا يتم تقييم هذه النسبة مع المجال (0.3 - 0.5) أذا لايجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى ب 0.3 والحد الأقصى و هو حد الضمان 0.5 أي تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة (في المؤسسات ذات دوران المخزون السريع أو العادي) تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.

[1]- مبارك لسلوس،" **التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 47.

الفرع الثالث: نسبة السيولة الحالية

تسمي أيضا بنسبة السيولة الفورية أو الآنية أو الخزينة الحالية ونجد أيضا بأنها تسمي بنسبة السيولة السريعة، و تعتبر أكثر تشددا من النسبتين السابقتين (نسبة السيولة العامة و المختصرة) حيث لا تأخذ في الاعتبار القيم غير الجاهزة و القيم الاستغلال وتقتصر على القيم الجاهزة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لآي نقص في قيمتها عند التصفية،ويلاحظ أنه إذ انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذه يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الحقوق أو بيع بعض المخزون السلعي حتى تتمكن المؤسسة من سداد كل التزاماتها الجارية. في هذه الحالة تكون المؤسسة قد احتمت من مشكلتين الأولي صعوبة ضمان تحول المخزونات إلى سيولة جاهزة في الوقت المناسب، والثانية تحويل القيم غير الجاهزة إلي سيولة دون حدوث ضغط في الأخير يؤثر سلبا علي مكانة وسمعة المؤسسة في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في السوق تتميز بالمنافسة. ويعبر عن نسبة السيولة الحالية بالعلاقة [1]:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يمكن اعتبار المعيار آخر للمقارنة خاص بهذه النسبة وهو أن تكون قيمتها محصورة في المجال (0.2: 0.3) ذلك أن هذه النسبة تعبر علي الحالة السيولة نقدا فالمؤسسة، التي لا يمكن أن تستمر فى تغطية كل الديون إلا لأيام ذلك أن الاحتفاظ بكل تلك القيم الجاهزة بما يقابل الديون قصيرة الأجل لفترة طويلة يعني تجميد لجزء من سيولة في غير استغلال.

الفرع الرابع: نسبة صافي رأس المال العامل

يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليها صافي رأس مال العامل الذي يحقق لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الديون قصيرة الأجل، وبذالك يكون :

صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

[1]- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

هذه النسبة تمثل هامش الأمان، ولا يعطي لها معيار مقارنة، غير أن استقرارها يشير إلي الحدود الاقتصادية التي تم استعمال الديون قصيرة الأجل كمصدر تمويل، في مقابل الاستخدامات قصيرة الأجل كاستخدام وكمصدر للسيولة يغطيها في آجال استحقاقها[1].

يتضح لنا من خلال تحليل النسب السيولة السابقة أنه لا يكتفي بها للتدليل علي الأداء وإنما تكمل ببعض العمليات ومنها المعرفة الجيدة بدورة الاستغلال و قياس الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للأصول المتداولة و ذالك بنسبة العنصر إلي المجموع الأصول المتداولة، ومعرفة معدل دورانها كذالك كما أنه يكمن اشتقاق مؤشرات آخري تهدف في مجالها إلي تقرير مجال الضمانات التي تمنحها الأصول المتداولة في سبيل تغطية الديون قصيرة الأجل. الأمر الأخر الذي تجدر الإشارة إليه أن تقييم الأداء المالي عن طريق تحليل السيولة مجاله الأداء التشغيلي، لذا ينظر إليه نظرا شاملة ومتكاملة ويحتاج الحكم فيه إلي ربط الأحداث ببعضها البعض واستنتاج العلاقات بين مختلف المؤشرات.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بتحليل الربحية

تعني الربحية قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ترضي المستثمرين في المعرض تحقيق الهدف الأهم و هو تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم قيمة أسهمها، حيث يتوجب على الإدارة المالية الكفاح من أجل تحقيق نسبة ربحية عالية على المدى الطويل أساسا وكذالك تحقيق هذه الربحية علي المدى القصير، إذ أن المستثمر يهتم بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمؤسسة، فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في السوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحا، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معني إلا إذا وجد معدل مرجعي معين يقارن به وبذالك يتم مقارنة معدل المعدل المتوقع للعائد بالمعيار الذي يحدده سوق المال [2].

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص 244.

[2]- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

ويحتل تحليل الربحية مكانة خاصة في تقييم الأداء المالي، ذالك أن ما يظهر فيه من مستويات الربح والعائد يعبر عن نتائج كل مستويات و السياسات الناجمة عن الأداء المالي في المؤسسة، وعليه فإن التحكم في الربحية يشمل التحكم في مختلف الجوانب أو الوظائف الممكنة فالمؤسسة والتي يمكن أن نلخصها فما يلي[1] :

الفرع الأول: السيطرة علي التكلفة

تقوم الإدارة المالية بإعداد التقارير والمعلومات المالية عن المجالات الوظيفية للمؤسسة كمصاريف الإنتاج و التسويق والتخزين و غيرها من المجالات، وبحكم اطلاعه المباشر علي هذه النفقات، فإن المدير المالي أول من يلاحظ ارتفاع التكاليف المتصلة بالموردين (المشتريات والنقل والتخزين) و عمليات الإنتاج ومن واجبه إبداء الرأي حولها وتقديم التوصيات التي تمكن من تخفيضها والسيطرة عليها.

الفرع الثاني: التسعير

ومن أهم القرارات التي تتخذ في المؤسسات ما يتصل منها بتسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها للعملاء، و سياسة التسعير عامل مؤثر في التسويق و مستويات المبيعات من ناحية، و من ناحية أخرى علي صورة المؤسسة لدى المتعاملين معها، لذالك كان لابد من محاولة التوفيق بين المعلومات المتعلقة بالتكلفة و هوامش الربح المتوقعة.

الفرع الثالث: التنبؤ بالأرباح

من مسؤوليات الإدارة المالية الرئيسية، جمع المعلومات وتحليلها بهدف التنبؤ بمستويات الأرباح المتوقعة في ظل المتغيرات ذات العلاقة المختلفة، و كي تستطيع الإدارة المالية التنبؤ بالأرباح من مبيعات المؤسسة، يجب أن تجمع المعلومات المتصلة بمستويات المبيعات و مستويات التكاليف لكل مستوي من المستويات، وتقدير نفقات البيع و الترويج والتسويق و النفقات الإدارية الأخرى، و تقوم الإدارة المالية بهذه العمليات من خلال النماذج و المعادلات المالية بهدف الوصول إلي الإجابة عن السؤال مهم وهو : هل تبرر الأرباح المتوقعة النفقات اللازمة لتحقيقها ؟.

الفرع الرابع: قياس العائد المطلوب

إن العائد المطلوب هو الإيراد الذي نتوقعه ونقبل به قبل الموافقة علي استثمار أموال المؤسسة في نشاط ما، ذالك أن أي استثمار تقوم به المؤسسة في أحد المجالات المختلفة لنشاطاتها يقابله مستوي معين من المخاطرة،

[1]- علي حسين علي، حنا نصر الله، مرجع سبق ذكره ، ص 279.

ويتوجب أن يكون العائد المتوقع لهذا الاستثمار متناسبا مع مستوي المخاطرة المتصلة بالاستثمار، هذا ويعتبر تحديد العائد المتوقع وتكلفة رأس المال من الوظائف المتصلة بالربحية.

يتم تحليل الربحية من خلال دراسة عدة نسب نذكر أهمها كما يلي :

أولا: نسبة ربحية النشاط

تسمي أيضا بهامش الربح أو نسبة مجمل الربح أو مردودية التجارية و يعبر عنها بنسبة النتيجة الإجمالية المحققة إلي رقم الأعمال، بحيث أنه يتم تمييز نسبة ربحية النشاط عن بسطها مثلا النتيجة الإجمالية عن تلك التي تعتمد فيها النتيجة الصافية وذالك لأن استخدام النتيجة الإجمالية أي نتيجة النشاط قبل التكاليف المالية (الضرائب و الأرباح الموزعة أو الفوائد)، يلغي تأثير كل من السياسة الاهتلاك و السياسة المالية (سياسة التكاليف المالية) وتلك ناجمة عن التوقع، و المقارنة بين النسبتين يسمح باستنباط التأثير الخارجي علي المؤسسة.

وتكون العلاقة الممثلة لنسبة ربحية النشاط كما يلي [1]:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية (أو الصافية)}}{\text{رقم الأعمال}}$$

إن الدلالات التي يمكن أن تقدمها النسبة هو أنه إذا كانت إيجابية بعد مقارنتها بالمعيار المناسب، تدل علي قدرة المؤسسة في تفعيل أهم مصدر للأرباح ممثلا في المبيعات، ومن جهة أخرى تكون المؤسسة بعيدة عن تأثيرات مختلف الاضطرابات التي يمكن أن تحصل لمبيعاتها. إضافة إلي ذالك فالنسبة تدل علي مقدار المشاركة التي تساهم فيها الوحدة النقدية من المبيعات في تحقيق النتيجة.

ثانيا: نسبة ربحية الأصول

تسمى أيضا المردودية الاقتصادية إذ أنه [2] تبين هذه النسبة ما استخدام من أصول للحصول علي النتيجة و بالوحدات ما تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الوحدة من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة ما هي في مردودية هذه الأصول . وذالك كله بغض النظر عن كون الموارد المالية المستخدمة أموال خاصة أو ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل وبذالك تكون :

[1] - وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

[2] - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

ثالثا: نسبة ربحية الأموال الخاصة

نعبر عنها أيضا بالمردودية المالية، إذ يتضح أنها تقيس معدل الذي تمكنت المؤسسة من تحقيقه علي مجموع الأموال المستثمرة فيها أي علي الأموال التي تمثل استثمارا دائما في المؤسسة أو استثمارا طويل الأجل، ومن الأفضل هنا إضافة الفائدة علي تلك المطلوبات طويلة الأجل (الديون طويلة الأجل) حتي تكون النتيجة التي نصل إليها أكثر تعبيرا، ويعبر عنها بالعلاقة[1] :

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

إن النسب السابقة ليست الوحيدة التي تخدم أغراض التحليل الربحية إذ تكملها نسب أخرى مثل هامش الربح الإجمالي، و هامش ربح العمليات و غيرها، و هي فالعموم تنسب النتيجة أو العائد إلي احد العناصر الأصول أو الخصوم، حيث نجد أنه يمكن أن تركز علي قراءة العائد الذي تحقق عن كل من حقوق الملكية، أو الأسهم العادية، أو حقوق المساهمين دون الأسهم الممتازة و غيرها من المعطيات التي تخضع لإرادة المحلل المالي.

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي بتحليل الرفع المالي

من الموضوعات المهمة التي يدخل فيها التحليل المالي و التي تستخدم تقييم الأداء، هي عملية تحليل الرفع الحاصر في المؤسسات، وتتم عملية تقييم الأداء في هذا المجال من خلال تغطية ثلاثة مجالات أساسية في الرفع هي الرفع التشغيلي و الرفع المالي والرفع الكلي وترتبط هذه المجالات الثلاثة بمجال مهم آخر يهتم به التحليل المالي وهو المخاطرة، حيث يرتبط الرفع التشغيلي بالمخاطرة التشغيلية و الرفع المالي بالمخاطرة المالية و الرفع الكلي بالمخاطرة الكلية في المؤسسة. والفكرة في تعبير الرافعة أن الرافعة يمكنها نقل أضعاف حجمها ووزنها من المواد خلال فترة من الزمن، كذالك الحال بالنسبة للفرد إذ كثيرا ما يكون للكلمة البسيطة أو الحركة و الفعل القليل الأثر الكبير، فحتما إن عمل المؤسسة يشمله هذا الفكر فلا ينتظر أن تكون مخرجات المؤسسة كنظام بنفس حجم مدخلاتها[2].

[1]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

نجد هناك تشابها بين الرفع التشغيلي و الرفع المالي والسبب انهما يقومان علي مبدأ الربحية الذي يخدم الرفع التشغيلي بزيادة المبيعات و الرفع المالي عن طريق الاقتراض، فالمؤسسة تعمل علي توفيق بين سياستها التشغيلية القائمة علي التخفيض التكاليف من جهة، و تسعى إلي تحقيق التوازن بين المصادر التمويل الذاتية و المقترضة بما يحقق أهدافها و بما يجنبها مختلف المخاطر من جهة أخرى.

الفرع الأول: الرفع التشغيلي

وهو يعبر علي درجة استجابة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة للتغير الذي يحصل في صافي المبيعات، وما هو المطلوب من هذه الاستجابة هو أن يؤدي كل تغيير نسبي في صافي المبيعات إلي توليد مقدار أكبر في صافي الربح، وكامل تحقق ذالك كلما تحسن الأداء التشغيلي، ووصول بنقاط قوتها إلي أعلي المستويات. ونحن نعلم أن المؤسسة لها القدرة علي تحكم التكاليف الثابتة [1]، لذالك فالبحث في تحقيق الأداء التشغيلي متعلق بدينامكية التعامل مع تلك التكاليف، و في المقابل التكاليف الثابتة نجد المبيعات التي هي مصدر المداخيل الذي يفترض فيها أن تغطيها و إذ لم يحصل ذلك تعرضت المؤسسة إلي نقص أرباحها و ارتفاع احتمال الخسارة، و لا يفوتنا هنا أن نشير إلي أن الاهتمام بالأداء التشغيلي يتضمن التحفظ من المخاطر النظامية الناشئة عن الظروف العامة للبيئة الخارجية عن المؤسسة، و المخاطر غير النظامية الناشئة عن الظروف الخاصة بالمؤسسة نفسها و التي يمكن للمؤسسة تفاديها من خلال التنويع.

الفرع الثاني: الرفع المالي

بالنسبة للرفع المالي فيقصد به اعتماد المؤسسة علي الاقتراض من المؤسسات المالية في سد احتياجاتها المالية. إذ أن المؤسسة في العموم تجمع بين مصادر التمويل الذاتي و منها أموال الملاك، و مصادر التمويل الخارجية وهي مختلف الديون، لذالك من المهم جدا التحقق من المقدار الذي تمثله هذه الأخيرة من مجموع الأموال في المؤسسة، و ما يميز الأولي عن الأخيرة يظهر في التغير الذي يحدث في النتيجة الصافية بعد الفائدة والضريبة آي أرباح الملاك بسبب تغير نسبة معينة من إجمالي الربح قبل الفائدة و الضريبة. وبذالك يمكن قياس الرفع من خلال عدة نسب نذكر منها[2] :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{الأموال المقترضة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

[2]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

وهذه النسبة مهمة جدا في تحديد مقدار مساهمة الاقتراض في هيكل رأس مال، كما أنها ذات دلالة علي المجال الذي يسمح فيه للمؤسسة بالتوسع فالاقتراض، فأموال الاقتراض تعني تكاليف محددة في مواعيد محددة والتخلف في تأديتها يعني تكاليف إضافة أو تعرض لمخاطر التصفية و الإفلاس. و الحدود المرغوبة لهذه النسبة تتوقف علي ديناميكية نشاط المؤسسة، و مقدار المداخيل التي تحققها.

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{نسبة التغير في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{نسبة التغير في صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}$$

سبق وأن أشرنا إلي مضمون النسبة و هي مهمة لاستنتاج إلي أي مدى ساهم التمويل بالاقتراض في تحقيق النتيجة مقارنة بأموال الملاك.

علي العموم فإن هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي التي تساعد في قياس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة، منها :

- ينظر المقرضون إلي حقوق الملكية باعتبارها هامش أمان، حيث أنه في حالة انخفاض نسبة حقوق الملكية، فإن ذالك معناه أن الخطر داخل المؤسسة يتحمله المقرضون بصفة أساسية؛

- في حالة استخدام الاقتراض علي نطاق كبير، فإن الملاك يمكنهم الاحتفاظ بالسيطرة علي المؤسسة بأقل قدر ممكن من الاستثمار؛

- يتضخم العائد الذي يحققه الملاك في تحقيق المؤسسة لعائد علي الأموال المقترضة يفوق الفائدة المدفوعة عنها، و علي كل فالرفع المالي سلاح ذو حدين بمعني أن انخفاض العائد الأصول عن التكلفة الأموال المقترضة يعود بالضرر علي الملاك، أي أن الرفع المالي في هذه الحالة يكون في غير صالح المؤسسة.

و يلاحظ أن المؤسسات ذات النسب المنخفضة للرفع المالي تتعرض لدرجة اقل من الخطر في فترات الكساد، واكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة انتعاش أو رواج الاقتصاد. ولكن عادة نلاحظ أن المستثمرين يحاولون تجنب الخطر إلى أقصى درجة ممكنة، ولهذا السبب فهناك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر من ناحية أخرى حين اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي.

المبحث الثاني : حالة الفشل المالي للمؤسسة

من ضمن الظواهر الخطرة التي يمكن ان تتعرض وتمر بها المؤسسات هي ظاهرة الفشل حيث يسود الاتفاق بين كتاب العلوم المالية والمحاسبية عن الفشل كظاهرة، إنما قد تصيب العديد من المؤسسات الاقتصادية في عموم الاقتصاديات العالم المتطورة منها والنامية، وتكمن وراء تلك الظاهرة مجموعة أسباب والمراحل بعضها داخلية وأخرى خارجية تشترك سويا أو تنفرد لتظهر هذه الحالة وتقود المؤسسة بعدها إلى الإفلاس[1].

المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي

تقدم للفشل المالي عدة تعاريف تتمحور جميعا حول فكرة حدوث مشاكل للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها.وفي مايلي نذكر تعاريف التالية :

الفرع الأول: هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عينت بهذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة علي سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة.[2].

الفرع الثاني: أن الفشل كحالة لمؤسسة ما، إنما يعني أن تلك المؤسسة تسير نحو التقاعد والتصفية، وان تلك المؤسسة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو نهاية التنظيم أو موت المؤسسة.

وهنا ينبغي التنبيه إلي أن الفشل المالي قد لا يعني أن المؤسسة قد ماتت أو انتهت وإنما إذا حدث بشكل قاطع تحول الأمر إلي إفلاس عندما لا تستطيع أصول المؤسسة الوفاء بالخصوم الإجمالية، وقد يؤدي هذا الموقف إلي إعادة تنظيم المؤسسة أو إلى إعلان الإفلاس والتصفية [3].

وعليه نلاحظ أن الفشل والنجاح هما نتائج لحصيلة الأداء في المؤسسة الاقتصادية فإذا كان النجاح المؤسسة يرتبط بالحالات التي يتناسب فيها العائد المحقق، مع استثمارات المؤسسة فإن الفشل المالي يرتبط بالحالات التي لا يتناسب فيها العائد المحقق مع استثماراته، كما يتحدد الفشل بلغة أخرى عندما لا تناسب إيرادات المؤسسة في قدرتها علي تغطية التكاليف التي تتحملها المؤسسة[4].

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

[2]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

[3]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[4]- وليد ناجي الحيالي، المرجع ذاته ، ص 272.

المطلب الثاني: أوجه وأسباب الفشل المالي

وفي ما يلي أوجه الفشل المالي[1]:

الفرع الأول: أوجه الفشل المالي

يعبر عن الفشل المالي كظاهرة في المؤسسة بالمصطلحات، وتعبر في نفس الوقت أوجها للفشل المالي، ويمكن التمييز بين تلك المصطلحات من خلال المظاهر المصاحبة لكل منها والتي يمكن أن يظهر عليها الفشل المالي، وهي كالآتي:

أولا: العجز المالي

المؤسسة العاجزة، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية، وإنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، مثلا ضعف المردودية، ضعف النشاط. وقد يعطي معني العجز المالي بعدا واسعا للفشل المالي، إذ يدخل فيه مختلف المظاهر ذات التأثير السلبي علي الأداء المالي في المؤسسة.

ثانيا: الفشل الاقتصادي

يتحدد هذا النوع من الفشل عندما تعجز عوائد المؤسسة في تغطية كل التكاليف، ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، أو بمعني آخر أنه يعني قدرة الإدارة علي تحقيق عائد علي رأس المال المستثمر.

ثالثا: فشل الأعمال

حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي، حيث تشير إلى أن هذا النوع من الفشل إنما يرتبط مع أي مؤسسة تنتهي علاقتها مع الدائنون بخسارة. إذا المطلوب من المؤسسة أن توظف مديونيتها بالطريقة التي تؤدي إلى حدوث عوائد تغطي التزاماتها.

رابعا: التعثر المالي

يستعمل مصطلح التعثر المالي كبديل بالمعني الحقيقي للفشل المالي، لذا فهو يأخذ مختلف التعاريف المتعلقة به، وهو يعني مواجهة المؤسسة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلي عدم قدرتها علي توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.

[1]- وليد ناجي الحيالي ، المرجع ذاته ، ص ص 273 ، 274 .

إذن فالتعثر المالي يعبر عن حالة تجتمع فيها العديد من المظاهر التي تؤثر مباشرة علي السيولة المالية في المؤسسة و تجعلها غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها، وتعرف كذالك بحالة عسر المالي أو عدم ملاءة.

خامسا: العسر المالي الفني

عندما لايتوفر عند المؤسسة نقد جاهز لسداد حاجتها خلال فترة محدد وتستطيع بعدها سداد هذه الحاجات أو الوفاء بالتزامات المستحقة عليها فإن العسر المالي عندما يكون فنيا بمعني إذا كانت لدى المؤسسة أموال كافية لسداد الالتزامات وأن هذه الأموال ليست نقدا جاهزا، مثل الاستثمار في حقوق المدنية، والمخزون السلعي.

إذن العسر المالي الفني ما هو إلا مسألة وقت لا أكثر و لا أقل فإذا ما أعطيت الإدارة المالية الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي الفني بسهولة، بعبارة أخرى أن العسر المالي الفني يتعلق بعدم توفر النقد الجاهز في أجل قصير ولهذا فهو عسر بسيط و لا يشكل خطرا حقيقيا.

سادسا: العسر المالي الحقيقي

إن هذا النوع من العسر المالي هو الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع الموجودات (الأصول) التي تمتلكها المؤسسة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، أي أنه حتي لو أعطيت للمؤسسة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد الالتزامات المالية، وينشأ هذا الوضع عندما تنخفض القيمة السوقية للموجودات التي تمتلكها المؤسسة عن مطلوباتها و كثيرا ما يؤدي هذا النوع من العسر المالي إلي تصفية و إنهاء نشاط المؤسسة لعجزها عن التسديد.

لذالك عند عمل الخطط المستقبلية (قصيرة الأجل) فإن الإدارة المالية تهتم كليا بكشف التدفق النقدي و الذي يغطي تفاصيل غاية في الأهمية، أهمها استخدامه في تحديد قابلية المؤسسة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها وفي تسديد ما عليها، وتسديد القروض المصرفية إضافة إلى توزيع الأرباح علي المساهمين.

الفرع الثاني:: أسباب الفشل المالي

تمت الإشارة سابقا إلي ان الظاهرة الفشل إنما تحدث بسبب مجموعة أسباب بعضها داخلية وأخرى خارجية، ولهذا تشير الكثير من المراجع العلمية علي ان احتمال حدوثه يحصل عندما يحصل هبوط كبير في المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المؤسسة أو التوسع المفرط أو بسبب عدم كفاءة صافي رأس المال العامل insufficient و الافتراض الكبير بأسعار الفائدة العالية أو زيادة شراء بالأجل و الإنتاج غير كفء inefficient و القيود الاقراضية

الصارمة التحديد والاحتيال والتزوير و التغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية و المنافسة الشديدة في السوق إضافة إلي الكوارث الطبيعية وغيرها[1].

وتشير المراجع العلمية أيضا، إلي ان اغلب الدراسات و البحوث المتخصصة قد بينت ان السبب الرئيسي للفشل إنما يكمن في عدم القدرة علي تسديد الالتزامات المستحقة، و هو الأمر الذي ينتج بالدرجة الأولى نقص النقد لديها، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل مع التأكد من ان نقص النقد (كموجود)، ليس هو المشكلة الحقيقية و إنما في شكل الأعراض المسببة عن نقصه، ولهذا يمكن القول علي ان الفشل لا يحصل نتيجة القرار واحد وإنما هو انعكاس لسلسلة من القرارات الخاطئة، حيث أشارت علي التحليل الآتي كعوامل مسببة للفشل المالي[2] وهي:

- عدم كفاءة الإدارة، و يمثل 93.1% من العوامل المسببة للفشل؛
- الإهمال، ويمثل 2% من عوامل الفشل؛
- التزوير، ويمثل 1%؛
- الكوارث، والتي تحدث فجأة وهي تمثل نسبة 0.9% من مجموع العوامل المسببة للفشل؛
- أسباب أخرى، وتمثل 3%.

وذالك وفق ما تحدده من عوامل وأسباب داخلية و أخرى خارجية للفشل المالي وكما يلي[3]:

أولا: الأسباب الخارجية للفشل

- المنافسة الشديدة فيما بين المؤسسات؛
- ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة؛
- تغير في الطلب؛
- قرارات الحكومية؛
- قوى قاهرة؛
- مدى توفر الائتمان وكلفته، حيث تزداد احتمالات الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع التكلفة؛

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي ، **"التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مرجع سبق ذكره ، ص 278.

[2]- رضوان باصور ، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، المرجع ذاته، ص ص 284 ، 285.

- التوقعات المتشائمة للمشترين.

ثانيا: الأسباب الداخلية للفشل

أ/- أسباب مالية

- إدارة مالية ضعيفة؛
- ارتفاع المديونية؛
- التوسع في توزيع الأرباح؛
- عدم صياغة واستهلاك الموجودات بشكل مناسب؛
- التأخير في تحصيل الديون.

ب- أسباب غير مالية

- ضعف الإدارة؛
- ترقيات غير حكيمة؛
- توسع غير حكيم؛
- تقديم المظهرية علي الربحية؛
- عدم كفاءة إدارة المشتريات؛
- عدم كفاءة إدارة البيع؛
- عدم كفاءة إدارة الإنتاج؛
- قاعدة ضيقة من العملاء؛
- عدم السيطرة علي المخزون؛
- استعمال تكنولوجيا متخلفة.

يستخلص مما تقدم انه لغرض التنبؤ بالفشل وفقا لشكله والعوامل والأسباب المسببة له وذالك باستخدام التحليل المالي، لا يمكن ان تتكامل العلاقة بينهم إلا بعد الأخذ بنظر الاعتبار حالة الإدارة التي تعمل في ظلها

المؤسسة إضافة إلي فعالية وكفاءة الإدارة ذاتها، فتكامل العلاقة بين هذه المتغيرات لابد وان تمد المؤسسة بنتائج مهمة عن ظواهر مستقبلية أهمها ظاهرة الفشل[1].

المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي

يمكن أن نتطرق إلي مراحل الفشل المالي وفق مدخلين، الأول يتعلق بتطور الفشل المالي وفق الأوجه التي تعرفنا عليها، و الثاني قائم علي تحليل الظروف العامة التي أوصلت المؤسسة إلي أقصى حدود الفشل و المتمثلة في التصفية.

الفرع الأول:: المدخل الأول

وتكون مراحل الفشل المالي وفق أوجهه حسب الترتيب التالي[2]:

أولا: مرحلة العسر المالي المؤقت

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المؤسسة علي استخدام سياساتها العادية في الحصول علي النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة، ومقابلة نموها المطلوب في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة إلي فرض العديد من الإجراءات المتشددة.

ثانيا: مرحلة العسر المالي الحقيقي

إذ لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لتفادي آثار العسر المالي المؤقت أصبح العسر المالي حقيقيا، منذ اللحظة التي تجاوزت فيها الالتزامات قيمة الأصول، وبذالك وقعت المؤسسة في حالة عجز عن تسديد حتى لو منحت وقتا إضافيا.

ثالثا: مرحلة الفشل القانوني

هي المرحلة التي لا تستطيع المؤسسة التحكم بالفشل المالي وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية[3].

---

[1] - حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مرجع سبق ذكره ، ص285.

[2] - عمار أكرم عمر الطويل، **"مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، سنة 2008 ، ص 57.

[3] - تمر عملية الفشل المالي بعدة مراحل وصولا إلي الإفلاس،مجلة العلوم التجارية، <http/www.bayt.com./ar/sperialties>.تاريخ الاطلاع 15-03-2018.

رابعا: مرحلة الإفلاس

تستوجب هذه المرحلة بديلين إما أن تعلن إفلاسها قانونيا [1] و تحل و تصفي ببيع أصولها و إما يتم المحافظة علي المؤسسة و إعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها، وتتضمن هذه عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة رأس المال بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة بأسهم عادية لتخفيض التزامات المؤسسة، ويعتمد قرار إعادة التنظيم علي الربحية المتوقعة للمؤسسة.

الفرع الثاني:: المدخل الثاني

يمثل مدخل تحليل الظروف العامة، حيث يتم تلخيص المراحل الفشل المالي في ما يلي[2]:

أولا: المرحلة الأولى

هي مرحلة ظهور الحدث العارض حيث تواجه المؤسسة حادث عارضا ما، و الذي غالبا ما يتعلق بالناحية المالية للمؤسسة، كأن تدخل المؤسسة في التزامات تشكل عبئا عليها دون أن يتم توظيف الأموال بشكل فعال في مجالات تدر عائدا مناسبا، مما يعني أن هذا الالتزام سيشكل خطرا علي وضع السيولة النقدية فيها، ومن الأمثلة حصول اختلاسات كبيرة في المؤسسة أو إفلاس بعض العملاء.

ثانيا: المرحلة الثانية

هي مرحلة التغاضي عن الوضع القائم أي المرحلة التي تتجاهل فيها الإدارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحادث العارض الذي ظهر في المرحلة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلي الضعف في كفاءة الإدارة.

ثالثا: المرحلة الثالثة

هي مرحلة استمرار التعايش مع الخطر، وهي مرحلة التي تزداد فيها الخطورة في حين تستمر إدارة المؤسسة في تجاهل هذا الخطر، بل قد تستمر في سياساتها الغير مخطط لها، وهنا تبدأ الخسائر بالظهور.

رابعا: المرحلة الرابعة

[1]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[2]- المرجع ذاته ، ص ص 82 ، 83 .

هي مرحلة التعايش مع التعثر المالي والتي تعتبر أخطر مرحلة، حيث تصبح حالة التعثر المالي هذه حالة اعتيادية يومية، تتوقف فيها الاستثمارات الجديدة ويتم إغلاق الخطوط الإنتاجية التي تتعرض لأعطال كبيرة تعجز المؤسسة عن صياغتها كما تبدأ اليد العاملة فيها بالتحول إلي مؤسسات أخرى.

خامسا: المرحلة الخامسة

هي مرحلة حدوث الأزمة المدمرة حيث ستتسرب أنباء ومعلومات عن التعثر المالي للمؤسسة إلي جهات خارجية تتعامل معها، وهنا سيبدؤون بالمطالبة بحقوقهم وباتخاذ الإجراءات القانونية التي تكلف لهم حقوقهم.

سادسا: المرحلة السادسة

هي المرحلة الأخيرة حيث فيها تتم معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة و ذلك بإقالة مجلس إدارة المؤسسة الحالي و تعيين مفوض مسؤول عن عمليات الإصلاح في المؤسسة سواء كان ذالك عن طريق إعادة جدولة الديون أو الدمج أو من خلال التصفية.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

يتم تقديم النماذج الكمية وفق منهج تحليلي محدد كأسلوب يعتمد عليه في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وهو قائم علي عدة نماذج كمية تطورت حسب تعدد وجهات النظر التي سعت جميعها إلي إيجاد المزيج الأكثر دلالة من النسب المالية التي تخدم ذلك الهدف، نحاول من خلال هذا المبحث تقديم منهج التنبؤ بالنماذج الكمية من خلال تقديم لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي و التعريف بتلك النماذج و عرض أكثرها شيوعا.

المطلب الأول: تقديم لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي

غالبا ما يتم ربط عملية التنبؤ في المؤسسة بحالات معينة مرتبطة بالنشاط التشغيلي و التي منها التنبؤ بالمبيعات والتنبؤ بالأرباح والتنبؤ بالتكاليف، وهي جميعا بيانات مقدرة وإن استعملت فيها مختلف الأساليب الإحصائية والرياضية، إلا أن التحليل المالي يمكن من التنبؤ بالفشل المالي، وذالك للأسباب التالية[1]:

- أن المحلل المالي يستطيع أن يحدد مدى قابلية المؤسسة للتعثر و هل هناك قصور في الموارد خاصة رأس المال العامل، أو أن هناك زيادة في الالتزامات اتجاه الغير وحقوق أصحاب المؤسسة لا تكفي لتغطيتها، و أن المؤسسة ليس لديها

[1]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

احتياطات كافية لمواجهة أي خطر من أخطار التعثر في حالة تحققها، وبصفة عامة هناك عدد من المؤشرات يمكن أن يستدل بها علي أن المؤسسة تواجه خللا ما.

- تلخص البيانات التي تظهرها الميزانية العامة للمؤسسة في شكل نسب، هذه الأخيرة تعتبر أساسا في تقييم أداء المؤسسة وتسمح بتوقيع الأداء اتجاه أداء المؤسسة مستقبلا.

بصفة عامة يمكننا القول بأن النسب المالية باعتبارها الأسلوب الأهم في تقييم الأداء المالي، من خلال حصر المظاهر الأكثر دلالة علي اتجاه تطور العناصر و بالتالي استنتاج شكل الأداء مستقبلا.

المطلب الثاني: التعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

عام 1932 حول من الولايات المتحدة الأمريكية fitz patrick أن يجد المؤشرات التي تدل علي الفشل المالي قبل وقوعه وهو مقارنة النسب المالية للمؤسسات ذات الحالة المالية مختلفة، مع المؤسسات ذات الحالة المالية الجيدة، وفي هذا الاتجاه، ظهرت العديد من البحوث التي تدل علي الفشل المالي، ومن عام 1960 إلي يومنا هذا أصبح هاجس النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي مطروحا للنقاش، فقد ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم علي إثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمؤسسات، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة علي إثر ذالك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصة الأمريكية الباحثين و المختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعني بهذا الشأن [1].وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966 م، حيث عرض فيها نموذج متطور للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية معينة، ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بهذا الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة[2]. وعليه يمكننا القول أن النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي قائمة علي تجمع بعض النسب حسب الحالة التي تمت فيها الدراسة والتي رأى فيها الباحث أنها أكثر دلالة خدمة لغرض استخداماتها.

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص 250.
[2]- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

فيما يلي قائمة تحتوى عشرين من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي والتي نعرضها علي سبيل المثال لا الحصر وذلك حسب التوقيت الزمني للدراسات التي تم تطوير تلك النماذج من خلالها[1]:

	السنة	الباحث
-	1966	beaver
-	1968	altman
-	1971	wilcox
-	1971	lev
-	1975	libby
-	1976	argenti
-	1977	moyer
-	1977	altman
-	1980	ohlson
-	1981	kida
-	1982	tafller
-	1983	booth
-	1985	campisi
-	1986	cacey
-	1987	sherrord
-	1990	koh
-	1992	hart
-	1997	ward and foster
-	1999	lennox

[1]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

koh and tan 1999 -

تعتمد جميع النماذج السابقة علي الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد علي مجموعة متغيرات تختلف في بعضها البعض ومنها من تشترك في بعض الآخر، بالإضافة إلي أن الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلي أخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته، لذالك فإن كل نموذج يصلح لظروف اقتصادي معينة، هذا يعني أنه لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشاريع علي اختلاف واقعها الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

إن تعدد النماذج الكمية يجعل من تفضيل إحداها عن الأخرى أمرا صعبا غير أنه توجد، مرونة في استغلال تلك النماذج كون أن لكل منها الظروف التي أثرت في تكوينها ويبقي علي المحلل تحليل الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة و من ثمة يختار النموذج الذي يسهل عليه القيام بعمليتي التقييم والتنبؤ، وفي ما يلي بعض النماذج التي تعتبر من أكثرها شيوعا.

الفرع الأول:: نموذج (Beaver1966)

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت سنة 1966م استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وقد لجأ Beaver إلي استخدام نسب المالية مميزة للأداء، سميت بالنسب المركبة وكان عنوان دراسة Beaver التحليل المالي كمؤشرات للفشل، وقد درس Beaver(30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة علي التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، وهذه النسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة النموذج هي[2]:

- نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / مجموع الموجودات.
- نسبة المديونية / مجموع الموجودات.
- نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات.
- نسبة التداول.

[1]- وليد ناجي الحيالي ، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 190 ، 191.
[2]- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69 ، 70.

- نسبة التداول السريعة.

ولم يكن اختيار هذه النسب المالية هي عملية انتقائية ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها، وميز بين المؤسسات الناجحة وبين المؤسسات الفاشلة ولهذا قام (بيفر) باختيار (30) نسبة مالية طبقها علي عدد من المؤسسات الناجحة وأخرى فاشلة.

وفق النتائج اعتمد Beaver علي النسب المالية (6) السابقة، أظهرت هذه النسب الست القدرة علي التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات.

الفرع الثاني:: نموذج (Altman and Mc cough1974)

يعتمد هذا النموذج علي خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزناً ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرف (Z)، ويأخذ هذه النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها (Z) متغير التابع و المؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي. ويصاغ بالمعادلة التالية[1]:

$$Z = 1X0.012 + 2X0.014 + 3X0.033 + 4X0.006 + 5X0.10$$

Z= مؤشر الإفلاس.

1X= رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

2X= الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

3X= الأرباح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول.

4X= القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة.

5X= صافي المبيعات / أجمالي الأصول.

والقيمة الفاصلة لهذه النموذج هي 2.675، فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت فالماضي.

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 191 ، 192.

مثال: الآتي بيانات مستخرجة من سجلات تجارية:

الجدول رقم 3 : بيانات مستخرجة من سجلات تجارية.

البيان	القيمة (بالآلاف)
إجمالي رأس المال العامل	150
إجمالي الأصول	180
الأرباح المحتجزة	50
الأرباح قبل الفائدة والضرائب	100
القيمة السوقية لحقوق الملكية	100
القيمة الدفترية لديون المؤسسة	30
المبيعات	200

مصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 192.

Z= 0.012(150/180) + 0.014(50/180) + 0.033 (100/180) + 0.006 (30/100) + 0.010 (200/180).

= 0.0010 + 0.0039 + 0.08 + 0.02 + 0.011.

= 0.0539.

وبمقارنة نتيجة (Z) في المثال مع القيمة الفاصلة للنموذج فإن احتمال إفلاس الشركة عالي لذالك لا يوجد مبرر لدراسة وتقييم أوضاعها.

بموجب النموذج السابق تصنف المشاريع الاقتصادية إلي ثلاث فئات وفقاً لقدرتها علي الاستمرار وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: تنتمي إلي هذه الفئة المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت قيمة (Z) 2.99% أو أكثر.

الفئة الثانية: هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها إقل من 1.81%.

الفئة الثالثة: فئة المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج إلي تقييم شامل، وذلك إذا كانت قيمة(Z) بين 1.81% و 2.99%.

ويمكن تصوير قيم الفئات السابقة بالمقارنة مع القيمة الفاصلة ل (Z) بالشكل التالي:

الجدول رقم 4 :يمثل قيمة الفئات للمثال السابق

الفئة	وضع المشروع	القيمة بالمقارنة مع القيمة النجاح **2.675**
الأولى	ناجح	إذا كانت قيمة Z أكثر من 2.99%
الثانية	فاشل	إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81%
الثالثة	صعب	إذا كانت قيمة Z بين 1.81% وأقل من 2.99%
%1.81 <Z < %2.99		

مصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 193.

الفرع الثالث:: نموذج (Argenti 1976)

تم صياغة هذا النموذج عام 1976م، وهو علي خلاف النموذجين السابقين، فإن نموذج (أرجنتي) قد ركز علي المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف ب (A-score).وهو بذالك يعطي وزنا أكبر للمظاهر ذات الأثر السلبي علي أداء المؤسسة والتي لا تأخذ بالضرورة الصورة المالية، ومنهج التحليل الذي قام عليه هذا النموذج هو أن[1]:

- حدوث العيوب التي تقود إلي؛

- حدوث الأخطاء والتي يترتب عليها ظهور؛

- أعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي إلي حدوثح

- الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية والإفلاس.

[1]- رضوان باصور، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

وقد ترجم النموذج هذا التعبير من خلال تقديم مجموعة من المظاهر والتي تتفرع عن كل من القصور التنظيمي ممثلة في العيوب في أداء المؤسسة،ومن ثم الأخطاء التي تترجم في الحالة المالية الحرجة، وأخيرا الأغراض التي تظهر في المؤشرات المالية السيئة ومختلف الاختلالات التي تصيب التسيير المحاسبي في المؤسسة،هذا وقد أعطى النموذج للعيوب وزنا نسبيا قيمته 43، والأخطاء وزنها 45 و الأعراض 12.

الفرع الرابع:: نموذج (Sherrod)

لهذا النموذج هدفين رئيسيين هما[1]:

- تقييم مخاطر الائتمان.؛
- التنبؤ بالفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلي مشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلي خمس فئات حسب درجة المخاطرة هي:

جدول رقم 5 : يمثل تقسيم القروض إلي خمس فئات حسب درجة المخاطرة.

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	z >25
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	25 >z >20
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20 >z > 5
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5 >z > 5
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	z < 5

مصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 193.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف علي مدى قدرة المشروع علي مزاولة نشاطه بالمستقبل.

ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 193 ، 196.

Z= 1X17 + 2X9 + 3X3.5 + 4X20 + 5X1.2 + 6X0.1.

حيث أن:

Z= مؤشر الإفلاس.

1X= صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

2X= الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

3X= إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.

4X= صافي الأرباح قبل الضريبة / إجمالي الأصول.

5X= إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.

6X= إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

وقد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب أهمية كل واحد منها وهذه الأوزان هي:

الجدول رقم 6 : يمثل منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحي

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
1X	17	سيولة
2X	9	سيولة
3X	3.5	رفع
4X	20	ربحية
5X	1.2	رفع
6X	0.1	رفع

مصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 194.

وبذالك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية (حسب أهميتها وغايات النموذج) :

السيولة = 26

الرفع = 4.8

الربحية = 20

مثال:

تقدمت مؤسسة للحصول علي قرض من أحد البنوك وكانت بيانات المؤشرات الخاصة بنموذج Sherrod تشير إلي الأرقام التالية :

مجموع الأصول المتداولة 6000 دينار

مجموع الالتزامات 4000 دينار

الأصول النقدية 1200 دينار

صافي الربح قبل الضريبة 2000 دينار

حقوق المساهمين 3000 دينار

صافي رأس المال العامل 2000 دينار

الأصول الثابتة 4000 دينار

المطلوب : تقييم مخاطر الإقراض حسب نموذج Sherrod. الجدول رقم 7 :

المؤشر	قياس قيمة النسبية للمؤشر	**نسبة المؤشر**	الوزن النسبي للمؤشر	**قياس المؤشر**
		1	2	2*1
X1= صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول	(10000/2000)	0.2	17	3.4
X2= النقدية / إجمالي الأصول	(10000/1200)	0.12	9	1.08
X3=حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول	(10000/3000)	0.3	3.5	1.05
X4= صافي الأرباح قبل الضريبة / إجمالي الأصول	(10000/2000)	0.2	20	4

5X= إجمالي الأصول/ إجمالي الالتزامات	(4000/10000)	2.5	1.2	3
6X= حقوق المساهمين/الأصول الثابتة	(4000/3000)	0.75	0.1	0.075
مجموع النقاط				12.605

مصدر: وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 195.

يشير الجدول السابق إلي أن الشركة تقع ضمن فئة متوسط المخاطر لدلك يتطلب الأمر إجراء دراسة تقييمية للمؤسسة أكثر تفصيلا قبل منح القرض، التي تشمل الأمور التالية :

- سمعة المؤسسة في السوق؛
- ظروف السوق الذي تعمل في محيطه المؤسسة؛
- خبرة إدارة المؤسسة؛
- اتجاه ربحية المؤسسة في السنوات السابقة؛
- اتجاه مؤشرات الإدارة المختلفة للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المثيلة أو معدلات السوق المعيارية.

الفرع الخامس: نموذج (Kida)

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981م.وقد بني علي خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية[1] :

$$Z = 1.042\ 1X + 0.42\ 2X + 0.461\ 3X + 0.463\ 4X + 0.271\ 5X$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج ايجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي.أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي.وقد أثبت هذا النموذج قدره عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلي 95% والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

[1]- فهمي مصطفي الشيخ، **"التحليل المالي"**، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 90..

1X = صافي الربح بعد الضريبة / أجمالي الأصول.

2X = حقوق المساهمين / إجمالي التزامات.

3X =الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.

4X = المبيعات / إجمالي الأصول.

5X = النقدية / إجمالي الأصول.

خلاصة الفصل:

يساعد تقييم الأداء المالي من خلال الطرق التي يوفرها التحليل المالي في تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف في موقف المؤسسة، وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها المؤسسة، وهي أيضا تساعد بذالك في إمكانية التنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه في المستقبل، وذلك إذا ما أحسن المحلل المالي استخدام البيانات المحاسبية وفق منهج خاص في التحليل، و الظاهرة التي يسعى التنبؤ علي البحث عنها ألا وهي ظاهرة الفشل المالي، علي اعتبار أن التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه يسمح بتفادي الأسباب المؤدية إليه ومن ثمة تحقيق نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها.

بالنسبة للمعاني الدالة عن الفشل المالي فهي كثيرة غير أن أخطرها هو العسر المالي الحقيقي أو الإفلاس الذي معناه نهاية المؤسسة، والتنبؤ باحتمال الفشل المالي قائم على استغلال النسب المالية كعامل مميز للأداء، حيث تم تجميعها في نماذج، عرفت بالنماذج الكمية للتنبؤ بالأداء المالي يتم استعمالها على البيانات المحاسبية التاريخية للمؤسسة، وتعطي قدرة تنبؤية حتى خمس سنوات مستقبلية وتعتمد التفسيرات الشخصية للمحلل، الذي بإمكانه الجمع بين النماذج الكمية للتنبؤ ونسب أخرى تساعده في العملية التنبؤ.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال والجداول	V
فهرس الملاحق	VIII
مستخلص الدراسة	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	1
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي	03
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي	03
المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي	04
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي	05
المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي	06
المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي	07
المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	07
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي	10
المطلب الثالث: مناهج التحليل المالي	14
المطلب الرابع: معايير التحليل المالي	16
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة	17
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة	17
المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي	18

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	21
المطلب الرابع: التحليل باستخدام جدول حساب النتيجة	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: المنهج التحليلي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة	32
مقدمة الفصل الثاني	33
المبحث الأول: طرق تقييم الأداء المالي	34
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بتحليل السيولة	34
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بتحليل الربحية	39
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بتحليل الرفع المالي	42
المبحث الثاني: حالة الفشل المالي للمؤسسة	45
المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي	45
المطلب الثاني: أوجه الفشل المالي	46
المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي	50
المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	52
المطلب الأول: تقديم إمكانية التنبؤ بالفشل المالي	52
المطلب الثاني: تعريف بالنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	53
المطلب الثالث: عرض بعض النماذج	55
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال – صيدال- المدية	65
مقدمة الفصل	66
المبحث الأول: تقديم عام عن مركب صيدال –أنتيبيوتيكال- المدية	67
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال	67
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن فرع أنتيبيوتيكال – صيدال- المدية	70
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بالتحليل المالي في المركب	73

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لفرع أنتيبيوتيكال – صيدال- المدية لفترة2015-2016	76
المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية العامة والمختصرة	76
المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	80
الطلب الثالث: تحليل جدول حساب النتيجة وتقديم نموذج "kida"	89
خلاصة الفصل	93
خاتمة عامة	95
قائمة المراجع	99
قائمة الملاحق	103

الفهرس

فهرس الأشكال

والجداول

فهرس الملاحق

مستخلص الدراسة

مقدمة عامة

الفصل الأول: مدخل

إلى التحليل المالي

الفصل الثاني: المنهج التحليلي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مركب أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلي معرفة أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تناولنا للجانب النظري لكل من إبعاد التحليل المالي وأهم النسب والمؤشرات ، وتم تطبيقها علي مؤسسة صيدال اعتمادا علي القوائم المالية (الميزانية وجدول حساب النتيجة) خلال فترة 2015-2016 ومن خلال الدراسة توصلنا إلي مجموعة من النتائج أهمها :

- إن التحليل المالي أداة مهمة للأداء المالي للمؤسسة ؛

- إن تقييم الأداء يعطي دلالات مستقبلية حول اتجاه المؤسسة .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي – تقييم الأداء المالي – القوائم المالية – تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

Résume

Cette étude a pour objectif de connaitre l importance de l emploi de l analyse financière dans l évaluation de la performance financière de la société (l'entreprise) dans le cote théorique de toutes les démentions de l'analyse financière et les taux essentiels et les indicateurs , et ce a été applique dans la société(l'Enterprise)de SAIDAL en basant sur les listes financière budget et tableau de calcul des résultats entre la période 2015-2016

A partir de cette étude ,on est arrive a un ensemble des résultats , citant par exemple.

-L'analyse financière est un outil fort important pour la performance de l'Enterprise(la société)

-l'évaluation de la performance donne des indice signification futures a propos de la direction de l'Enterprise(société).

Mots clés : l'analyse financière - évaluation du rendement(performance) financier – leste financières – évaluation de l'état financière de l'entreprise

كلمة شكر

نشكر الله عز و جل على توفيقه إياي على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلي زميلتي " بختة " التي كانت عوناً لي وأفادتني في هذا العمل

كما اتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المحترم " شمس الدين بوعرارة " الذي أفادني بتوجيهاته و إرشاداته القيمة.

إلى أساِتذة معهد العلوم التجارية، و إلى كل المعلمين الذين ساهموا في متابعة مشواري الدراسي.

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل و مد لي يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

بلال م

الإهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات إلا أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى فضاء المحبة و بحر الحنان، ريحانة الدنيا و بهجتها، التي سهرت على تربيتي و تعليمي، و لم تترك أي باب من الخير إلا و فتحته من أجلي " والدتي العزيزة ".

إلى الشمعة التي تحترق كي تنير لي طريق العلم " والدي الحبيب " الذي أنار درب حياتي و أبلغني هدفي في هذه الدنيا.

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي و أخص بالذكر:
" محمد ، عبد الحفيظ ، عادل ".

كما لم ننسي زميلتي التي كانت لي سندا "بختة"

وفي الأخير إلي من كان عونا لي عن قريب أو بعيد أجمل شكر

كما لا أنسى الأصدقاء المخلصين

إلى كل طالب علم فتح هذه المذكرة و تناول صفحاتها بعدي.

بلال م

تمكنا من خل عرض الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل عن الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة، من تأكيد البحث في دراسات التسيير المالي والمحاسبي لاحظنا أن التحليل المالي قد عرف عدة تطورات نتيجة التغييرات التي حدثت في البيئة المؤسسات وفي الطرق العلمية التي ظهرت، والتي استفاد منها إلي أن أصبح منهج متكامل يمكن إدارة المؤسسة من تشخيص وضعيتها المالية وهو من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلي تحقيقها، لمعرفة الأداء المالي لها من خلال التعامل مع مختلف الأعوان الاقتصادية ، كما تسعى دائما إلي تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرارية لذلك تقوم بدراسة تحليلية دقيقة للتعرف علي إمكانيات المالية لديها.

حيث يعتبر التحليل بواسطة النسب والمؤشرات التوازن المالي من انسب الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف من خلال البحث عن السياسة المثلى لتسيير المواد، تقوم علي تحقيق الاستقلالية المالية والمردودية والتوازن المالي وإبراز نقاط قوتها وضعفها وإمكانية التنبؤ بالفشل المالي وهذا الغرض تخدمه طرق تقييم الأداء المالي والنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي .

وقد طبقنا التحليل المالي في المؤسسة صيدال " فرع انتيوبيتكال" محاولين تطبيق اكبر قدر من المعطيات النظرية، أظهرت لنا طبيعة العلاقة بين المؤسسات والتحليل المالي وأهميته في تحديد الأداء المالي الفعلي، وتحليل إمكانية التنبؤ به .

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

محاولتا منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمحورت حول هل تعتبر أهمية الاتجاهات التحليل المالي أداة كافية للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟،قمنا بصياغة عدد من الفرضيات، والتي سنقوم باختبارهامن خلال تأكيدها أو نفيها في سبيل الوصول للنتائج التالية :

- فيما يخص الفرضية الأولي: فقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول، إذ يعتبر التحليل عن مختلف العمليات المتعلقة بعناصر القوائم المالية واستخراج العلاقة بين عناصرها في مختلف الاتجاهات، واستخدام أسلوب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتحليل جدول حسابات النتيجة أداة مهمة ونافعة للتحليل العام علي أداء المؤسسة .

- فيما يخص الفرضية الثانية : تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني يعتبر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها، مشيرا إلي ما حققته في مسيرتها سواء نحو الأفضل أو الأسوأ، حيث يشكل تحليل الربحية والسيولة والرفع المالي أهم الطرق لأنها تعطي دلالات علي الاتجاه المستقبلي لأداء المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.
- فيما يخص الفرضية الثالثة: تم إثباتها كذلك من خلال الفصل الثاني حيث يعتبر الفشل المالي نتيجة الأداء السلبي للمؤسسة، وقد سمح البحث فيه إلي اعتماد طرق وأساليب وكذلك نماذج للتنبؤ به مثل نموذج kidaو Sherrod .

ثانيا: نتائج دراسة الحالة

يعتبر فرع انتيبوتيكال من أهم فروع مجمع صيدال فقد شهر عدة تغيرات، من خلال القيام بعملية التحليل للأداء المالي (في حدود ما تتوفر فيه بيانات) لهذه المؤسسة تمكنا من الوصول إلي النتائج التالية:

- المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب واحتياجات رأس المال العامل والخزينة موجبة.
- اعتماد المؤسسة علي التحليل المالي مقارنتا مع السنوات السابقة.
- تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية كبيرة وهذا لاعتمادها علي التمويل الذاتي.
- يتضمن جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة عناصر مرتبطة بتقييم نجاع المؤسسة، فهو يضم منتجات والأعباء التي تستطيع تحليلها.
- تمتلك المؤسسة آليات تنظيمية التي تسمح لها باستغلال التحليل المالي في اتخاذ القرار.
- لاتستعمل المؤسسة النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

ثالثا: الاقتراحات

إن النتائج التي توصلنا إليها تدفعنا إلي تقديم التوصيات اللازمة:

- المتابعة المستمرة للزبائن للتخفيف من نسبة الحقوق.
- عدم تجميد أموالها والبحث عن فرص استثمارية جديدة.
- التقليل من الاعتماد علي الديون طويلة الأجل.
- تطوير المؤسسة لأساليبها في تقييم الأداء حتى تتمكن من معرفة مركزها المالي وكذا مركزها التنافسي.

- على المؤسسة تغيير استثماراتها كالآلات الإنتاجية والمعدات القديمة وتحديثها بآلات جديدة تناسب التكنولوجيا من أجل رفع قيمة المر دودية التجارية أكثر.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد قيامنا بهذه الدراسة سمحت لنا بتصور أفكار مستقبلية يمكن أن تشكل مواضيع بحث وهي:

- التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليلها.
- الأثار الجانبية لعدم استخدام أساليب التحليل المالي على المؤسسة.
- أهمية التحليل المالي في رفع المردودية في المؤسسة.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التحليل المالي	13
02	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	69
03	الهيكل التنظيمي لمركب أنتيبيوتيكال (صيدال) المدية	72
04	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبية	73
05	الهيكل التنظيمي لخلية المراجعة والتحليل والحوصلة	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
01	نسب السيولة	26
02	نسب الهيكل المالي	27
03	بيانات مستخرجة من سجلات تجارية (مثال)	57
04	قيمة الفئات للمثال السابق	58
05	تقسيم القروض إلي خمس فئات حسب درجة المخاطرة	59
06	منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا	60
07	تقييم مخاطر الإقراض حسب نموذج Sherrod	61
08	جانب الأصول من الميزانية	77
09	جانب الخصوم من الميزانية	78
10	الميزانية المالية المختصرة 2015	79
11	الميزانية المالية المختصرة 2016	79
12	رأس المال العامل	80
13	احتياجات رأس المال العامل	81
14	الخزينة	82

15	الهيكل المالي للأصول	83
16	الهيكل المالي للخصوم	84
17	نسبة التميل الذاتي	84
18	نسبة التمويل الدائم	85
19	نسبة المديونية	85
20	نسبة الاستقلالية المالية	86
21	نسبة سيولة الأصل	86
22	نسبة السيولة العامة	87-86
23	نسبة السيولة المختصرة	87
24	نسبة السيولة الفورية	88-87
25	نسبة المردودية	88
26	جدول حساب النتيجة	90-89
27	نموذج kida	92

قائمة المراجع:

الكتب:

1- الخضري أحمد محسن، **"كيف تقرأ الميزانية"**، اتخاذ القرارات فالشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، إبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997

2- السعيد فرحات جمعة، **"الأداء المالي لمنظمات الأعمال"**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000.

3- توفيق عبد المحسن، **"الاتجاهات الحديثة في التقييم والتميز في الأداء"**، دار القار العربية، القاهرة، مصر، 2006.

4- حمزة محمود الزبيدي،" **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000 .

5- حمزة محمود الزبيدي، **"أساسيات الإدارة المالية"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004

6- حمزة الشميخي، **"الإدارة المالية الحديثة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،1998 .

7- رضوان وليد عمار،" **أساسيات الإدارة"**، دار الميسر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997 .

8- رمضان زياد،**" أساسيات التحليل المالي"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 1997

9- زغيب مليكة، **" التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"**، ديوان المطبوعات، علوم التسيير، جامعة بن عكنون،الجزائر

10- سوينا بكري، **"استخدام الأساليب في الإدارة"**، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997.

11- عبد الغفار حنفي،**"الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"**، مكتبة الإشعاع التقنية، الإسكندرية، مصر، 2002

12- علي حسين علي، حنا نصر الله، **"الإدارة الحديثة المنظمات الأعمال البيئية، الوظائف"**، دار حماد للنشر، عمان، الأردن، 1999

13- عليان شريف وآخرون،**" الإدارة والتحليل المالي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

14- عبد الحليم كراجية، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

15- فهمي مصطفي الشيخ، **"التحليل المالي"**، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.

16- منير شاكر محمد،**" مدخل صناعة القرارات"**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الثانية، 2007.

17- مبارك لسلوس، **"التسيير المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

18- وليد ناجي الحيالي، **"التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العلمية"**، دار الحنين، عمان، 1997 .

19- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 .

20- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، الطبعة الأولى ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2009 .

21- منير شاكر محمد،**" مدخل صناعة القرارات"**، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الثانية، 2007.

22- نبيل شاكر عبد السلام، **"الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية "**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،1998.

23- يوسف محمد جربوع، **"المحاسبة الدولية مع العلمي لمعايير المحاسبة الدولية" ،** مؤسسة وراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن طبعة الأولى، 2002.

المذكرات والأطروحات:

1- أوراغ خولة ،**"مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية"**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر،كلية علوم مالية ومحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

2- اوعمران وردة، **" التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم التسيير المحاسبي والتدقيق ، جامعة البويرة، 2015/2014

3- بنية حيزية، **"أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2011.

4- بوهدة سلمي،**"دور التحليل المالي في تقييم أداء المالي لشركات تأمين"**،مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية 2013/2012 .

5- بن غدة مليكه، **"دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي"**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014 .

6- تالي رزيقة، **" تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، لنيل شهادة ماستر، علوم التسيير إدارة الأعمال، البويرة، 2012/2011

7- رضوان باصور، **"استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة"**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة المدية، 2009.

8- علاق فاطمة، **" دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة "**، مذكر لنيل شهادة ماستر ، قسم علوم التسيير ، جامعة الوادي، 2015/2014.

9- عمار أكرم عمر الطويل، **"مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، سنة 2008.

10- لزعر سامي، **" التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي"** ، لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة والمالية ، جامعة قسنطينة، 2012/2011.

11- مغراوي حياة، **" دور التحليل المالي في تحسين مردودية المؤسسة "**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2013/202 .

الموقع الالكتروني:

- تمر عملية الفشل المالي بعدة مراحل وصولا إلي الإفلاس،مجلة العلوم التجارية، <http/www.bayt.com./ar/sperialties>.تاريخ الاطلاع 15-03-2018.

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية – جانب الأصول لسنتي2016/2015
02	الميزانية المالية – جانب االخصوم لسنتي2016/2015
03	جدول حساب النتيجة لسنتي 2016/2015

تمهيد

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي .كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال،لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية ، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته ، خاصة وأن النجاح و التقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة ، والذي يحتاج طبعا إلى رقابة التنفيذ و التنبؤ بالوضعية المالية و تحديد الانحرافات ، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية ، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال ، و تحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أولا :إشكالية البحث

أصبحت عملية التنبؤ بالوضعية المالية المؤسسات الاقتصادية أمر ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية بحيث يجب عليه دراسة و تحليل و تفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ، و هذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلي تقييم الوضعية المالية ؟
- فيما تبرز أهمية تقييم الأداء المالي ؟
- ماهي طرق التحليل المالي في التنبؤ بالفشل (التعثر)المالي؟

ثانيا :فرضيات البحث

للإجابة على التساؤل المشار إليه آنفا، تم وضع الفرضيات التالية :

- يعد التحليل المالي أداة هامة تستند عليها مؤسسات لمعرفة الوضعية المالية عن طريق تحليل القوائم المالية .
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة مهم في إتخاذ القرارات المناسبة .
- يتم التنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد علي التحليل المالي والذي يعتمد علي طرق تقييم الأداء المالي وكذالك نماذج كمية للتنبؤ.

رابعا :أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء و معرفة الوضعية المالية لهذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام التحليل المالي من قبل محلل في حدود المعلومات المتاحة له.

خامسا :أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية :

- التعرف على الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة
- إبراز أهمية التحليل المالي فالتنبؤ بالوضعية المالية ، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمجمع صيدال بالمدية.

سادسا : الدراسات السابقة

بالإضافة إلي العديد من الدراسات السابقة الموثقة ؛ التي تم استعمالها في بحثنا تم الاطلاع علي عدد من الدراسات الجامعية التي تمت والمضمون مواضيعها قريب من الموضوع بحثنا والتي نذكر منها :

- رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مركب أنتيبيوتيكال- صيدال- المدية ، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في علوم تجارية تخصص محاسبة، جامعة المدية .

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلي إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بتسليط الضوء على إحدى المؤسسات العمومية الجزائرية ومفهوم تقييم الأداء وكذا نماذج متعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى دراسة حالة

- بن غدة مليكة، دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –المدية،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة المدية 2013/ 2014.

قامت الباحثة بصياغة إشكالية البحث حول دور التحليل المالي واستخداماته الرقابية في تقييم الأداء المالي و قد تطرقت إلي المؤسسة العمومية جزائرية ، ومفهوم تقييم الأداء أهميته والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى التحليل بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي لقوائم مالية خاصة بالمؤسسة.

سابعا: منهج البحث

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصلين النظريين، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث الذي تم فيه دراسة حالة لمجمع صيدال بالمدية على تحليل الوثائق المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة، و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة.

ثامنا: هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة فصول ترتيبها كما يلي :

الفصل الأول مدخل إلى التحليل المالي ، قسمناه إلى ثلاثة مباحث قدمنا في المبحث الأول مفهوم التحليل المالي وذلك بعرض مختلف التطورات، الأهمية الأهداف التي يحققها بالإضافة إلى الأساليب المتبعة أما المبحث الثاني طرق الاستفادة من التحليل المالي وأنواعه المناهج التي يتبعها، و المعايير التي يستند إليها. المبحث الثالث

تقييم الأداء المالي في المؤسسة تطرقنا إلى ماهيته أساليب الحديثة لتقييم الأداء والتحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وكذا التحليل باستخدام جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة

أما الفصل الثاني المنهج التحليلي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة ، تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول طرق تقييم الأداء المالي وهي تحليل الربحية السيولة والرفع المالي، ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني حالة الفشل المالي وذلك ، من خلال تقديم تعريف الفشل المالي وأوجهه و أسبابه ومراحله، أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلي تقديم إمكانية التنبؤ بالفشل المالي التعريف بالنماذج وعرض البعض منها.

الفصل الثالث دراسة حالة أنتيبيوتيكال (صيدال) – المدية قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول يعتبر تقديما عاما للمركب ويتناول لمحة تاريخية عن مجمع صيدال وكذا لمحة تاريخية لمركب أنتيبيوتيكال ، و في الأخير عرض الهيئات المكلفة بالتحليل المالي في المركب ، أما المبحث الثاني تقييم الأداء المالي لمركب أنتيبيوتيكال لسنتي 2016/2015 وذلك بإعداد الميزانيات المالية العامة والمختصرة ، التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، و تحليل جدول حساب النتيجة ؛ و في الأخير استخدام نموذج **kida** للتنبؤ بالفشل المالي لسنة2016.